من أصول علم التحقيق

تعريفه وأهميته

وسائل معرفته وإحكامه

أمثلة للأخطاء فيه

تأليف

الشريف حاتم بن عارف العوني

من أصول علم التحقيق

تأليف
الشريف حاتم بن عارف العوني

ح دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العوني، الشريف حاتم بن عارف.
العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته ووسائل معرفته وأحكامه وأمثلة للأخطاء فيه. - مكة المكرمة.
١١٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ×-٢٤-٦٤٥-٩٩٦٠
١- صناعة الكتب أ- العنوان
ديوي ٠٧٠,٥٧٣ ١٨٢٤/١٩

رقم الإيداع: ١٨٢٤/١٩
ردمك: ×-٢٤-٦٤٥-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

غرة جمادى الآخرة ١٤١٩هـ

الناشر

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

مكة المكرمة ص. ب ٢٩٢٨
هاتف ٥٥٠٠٥٣٠٥ فاكس ٥٥٠٠٥٣٠٥
هاتف ٥٤٥٧٦٠٦ فاكس ٥٤٥٧٦١٠

المقدّمـــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعـــد: فإنّا ـ نحن المسلمين ـ أُمّةٌ لا كالأُمَمِ، حضارتُنا هي ماضينا، وحضارة الأُمَمِ حاضِرُهُم؛ ولذلك فإن إشراقَ مستقبلنا مرهونٌ بما نكشفُه (ونكتشفه!) من ماضينا، وإشراقُ مستقبلهم مرهونٌ باجْتِثَاثِهم عن ماضيهم.

نعم.. فماضينا هو الهدايةُ الربّانيّة أيامَ نزول الوحي بها على خاتم الرسل ﷺ، وحضارتُنا يوم أن اهتدت قلوبُ الأمّةِ (وعلى رأسها علماؤها) بتلك الهداية الربّانيّة، واقتدت بأنوار الرسالة الخاتمة؛ فكانت قلوبًا أَصْفَى من المِرْآةِ، بل أَضْوأ من الكوكبِ الدُّرِّيّ. فكيف يُستعجبُ من تلك القلوب المضيئة بإيمانها، ذلك الإيمان الذي يسطع في النفوس بالحقائق، ويدمغُ الباطل، ويُرَسِّخُ الثوابت، ويُبَدِّدُ الأوهامَ، ويفضحُ المكائد، ويَصْقُلُ الفطرة، ويُهذِّبُ الغريزة، ويُجَلِّي غيوبَ الماضي والمستقبل، ويَبُتُّ حيرةَ المصير وما بعد الحياة =[1] أن تكون قلوبًا في رحابة الكون علمًا؟! كيف

---

(١) هذه العلامة من علامات الترقيم جديرة بالاهتمام والإشاعة، لعظيم نَفْعها. مع أني لم أجدها في أصول هذا العلم ـ عِلْم علامات الترقيم ـ بالمعنى والإفادة التي في هذا الاستخدام؛ وإنما وجدتها بهذه الإفادة في كتب وتحقيقات العلاَّمة محمود شاكر، فانظر (أسرار البلاغة) لعبدالقاهر الجرجاني (٧، ١٣، =

يُستغرب ذلك؟! وهي قلوبٌ في رحابة الكون إيمانًا؛ تَتَنَاغَمُ مع حبّات رمال الدنيا في زَجَلِ التسبيح للإله الواحد، فَتَتَبَدَّى لها ذَرّاتُها بحقائقها؛ وتَتَآلَفُ مع أرواح الكائنات في هُتَافِ الحَمْدِ للربِّ الواحد، فَتَتَعَارفُ وتَكَاشَفُ عن أسرارها.

أين هذا من أمة الغرب أو الشرق من غير المسلمين؟! الذين ليس لهم في ماضيهم إلاّ عصور الظلمات، كما يقولون بأفواههم!! ولذلك لم يعرفوا

= ٨٠، ٨١). أمّا المعاني المنصوص لها في كتب علامات الترقيم التي ذَكَرَتْها، مثل كتاب (فنّ الترقيم) لعبدالفتاح الحموز (٨١)، فهي تُستخدم لـ (المماثلة، والمتابعة، والمساواة)، وليس فيها الاستخدامُ الذي أُنبّهُ عليه هنا. هذا مع أن بعض كتب علامات الترقيم لم تذكرها البتة، مثل كتاب (الترقيم وعلاماته) لأحمد زكي باشا، و(الإملاء والترقيم) لعبدالعليم إبراهيم.

والذي أستحبُّه من موضع استخدامها، كما في المواضع المذكورة آنفًا في تحقيق محمود شاكر (أسرار البلاغة)، هو أن تُوضع قبل تتمَّةٍ لكلامٍ تأخّرت عن بدايته بفاصلٍ طويل، مثل تأخّر الخبر عن المبتدأ، أو جواب الشّرط عن فعله ونحوهما.

وسببُ استحبابي ذلك لأمرين: الأول: حاجة الموطن المذكور لها إلى علامةٍ تُظهر أن ما بعدها هو تتمّةُ الكلام، لطول الفاصل، ممّا قد يشوّشُ على القارىء فَهْمَ الكلام إذا لم نُعِنْهُ بمثل هذه العلامات. الثاني: أن صورة هذه العلامة قد شاعت في الحسابات بمعنى المساواة، لذلك فهي صالحةٌ في الموطن الذي أستحبّه، لأنّ ما بعدها كأنه نتيجةٌ لما قبلها.

أمّا استخدام هذه العلامة في الجُمل المعترضة، كما يفعله محمود شاكر أيضًا في بعض المواطن؛ فلا أستحبُّه؛ لأن ذلك يُفسد المعنى الذي نريده منها في الاستخدام السابق، ولأنّ الجمل المعترضة قد اصطُلح لها استخدامُ الخطّين المعترضين قبل الجملة وبعدها (ـ . . . ـ)، أو القوسين.

الحضارة إلا يومَ أن طَمُّوا ذلك القَليبَ العميقَ المظلم، وهو ماضيهم.

أمَّا عِلْمُهم؛ فليس إلا قشورًا على صَرْح حضارة الإسلام والتوحيد، فليس إلاَّ علمًا بما يحقق الغرائز الحيوانية في الإنسان، لا علمًا يحقق السموّ الروحاني فيه؛ ولذلك فهو علمٌ يُسَعِّرُ الشهوات، ويعلّم الفوضى الفكريّة والعقديّة، ويستبيح العدوانَ والبطشَ بالأضعف. ولا غرابة في ذلك كله، لأن قلوبَ علماءِ القوم عامرةٌ بالكُفر، والكفر جحودٌ وظُلم، والظلم ظلمات!!

وقد ذكر الله تعالى حضارة القوم، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴿١٢﴾﴾ [محمد: ١٢]. وذكر سبحانه غاية معارفهم ونهاية علومهم، فقال عز وجل: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٧﴾﴾ [الروم: ٧]. وحُسِمَ الأمرُ بأن الكافر لا يكون ولن يكون عالمًا أبدًا، وإن حَكَّ القمر بقرنه، وإن لحس الشمس بلسانه، وإن تَعمَّم بهالة زُحل! وذلك عندما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فالخاشون لله تعالى من عموم عباده هم العلماء خاصّة، والذي ميّزهم بذلك من عبادِهِ هو وَصْفُهم الذي اختصُّوا به، وهو العلم. ومفهوم المخالفة من ذلك: أنّ العلم الذي لا يعود بالخشية على صاحبِه ليس علمًا، وعليه فالمُتَّصِفُ به ليس عالمًا. فخرجنا - إذن - أن علم الغرب ليس علمًا، وأنَّ علماءهم هم جُهلاؤُهم!!

ولذلك فإن القوم لم يخرجوا بَعْدُ من عصور الظلمات، وإن طاروا وإن غاصوا!! وإنما خرجوا - كما سبق - من بئر عميقةٍ مظلمةٍ وطَمُّوها، ليتيهوا في ليل بهيم بصحراء لا ساحل لها؛ ففرحوا بذلك!! وحُقّ لهم أن يفرحوا بعد أن خنقهم ظلامُ البئر وضيقُها، فَرَحَ مَنْ أَمَلَّهُ عذابٌ طويلٌ ففرح بعذابٍ

جديد للذّةِ الجِدَّةِ والتغيير وحَسْب!! ولو آمنوا ـ كما آمن علماؤنا ـ لأضاءت قلوبُهم، ثم لتلألأتِ الدنيا من حولهم، ثم لاتسعت قلوبُهم للعلم، بل لَوَسِعَتْ قلوبُهم العلمَ بباطن الغيب قبل ظاهر الحياة!!

بني أمتي! مالي أُراني استرسلتُ شيئًا في ما يُشبه الموازنة بين علمنا وعلم الكافرين، والمقايسة بين علماء الإسلام وعلماء المشركين؟!! أستغفر الله وأتوب إليه!! فلا يحق لأحدٍ أن يفاضل بين: الحق والباطل، والعدل والظلم، والخير والشر؛ فَيَقْتُلَ الحقَّ بذلك، ويَظْلِمَ العَدْلَ، ويَنْصُرَ الشَّرَّ. فعلماؤنا أنوارُ الظلمات، ومصابيحُ الهُدَى، وزينةُ الأيام، ومناراتُ الخير، ورموزُ العدالة، وبقايا الرسالات، وورثةُ الأنبياء!!!

وأعود مستغفرًا الله تعالى، وأقول: إن حضارة أُمّتنا كامنةٌ في إرثنا من أسلافنا، من مؤلفات علمائنا ومصنفات أئمتنا، التي تزخر بمخطوطاتها المكتبات العامة والخاصة في الشرق والغرب.

لقد ورثنا ذلك التراث العظيم من علوم أئمتنا، ونسيناه زمنًا طويلاً، وأضعنا كثيرًا منه (ومازلنا نُضيِّع!!).

ومع بداية عَصْر الطباعة تنبّه بعضُ الغيورين على حضارتنا، الناصحين لأمّتنا، إلى تحتُّمِ استعمال هذه التِّقْنِيَّة في إحياء تراثنا، ونشره بين أبناء الأمة؛ لتعود إلى ماضيها وسابق مجدها. ومن ذلك الحين بدأ بالظهور عِلْمُ ما يُسمَّى بـ (التحقيق)، علمًا شريفَ الموضوع: وهو علوم الأمة المكتوبة، عظيمَ الغاية: وهي الحفاظ على تلك العلوم وإحياؤها بالنشر وتيسيرُ الانتفاع بها لأبناء الأمة.

ولا شك أن أصول علم التحقيق أصولٌ قديمةٌ، سبق إلى تأسيسها وإبداع كثيرٍ من فروعها علماؤنا الأوّلون، وخاصة علماء السُّنَّة؛ الذين لهم في أصول الكتابة وقواعد المقابلة بين النُّسَخ، وشروطِ إصلاح الغلط وإلحاق السقط وطرائق ذلك، وآداب الكتابة والتجليد، وعلامات ورموز الضبط والمقابلة، وغير ذلك[1] من الإبداع الذي تندهش له العقول = ما حازوا به قَصَبَ السَّبْقِ في هذا المضمار، وشَرَفَ النبوغ الفكري والعلمي والحضاري الذي وصلوا إليه فيه.

إلا أننا وفي عَصْر الطباعة، وما يستلزمه هذا العصر من التعامل مع آليّات المطابع، مع ملاحظةِ النُّسخ المخطوطة المتبقية من تراثنا، ثم حاجةِ القاريء المعاصر إلى تقريب تلك المصنفات إلى فهمه المتأثر ببيئته وأسلوب الحياة الحديثة البعيدةِ عن حضارتنا وعلومنا، مع مُجَاراةِ الذوق الحديث في إخراج الكتب وتنظيمها، مع الرغبة في اختصار الوقت (في عصر السرعة) بمثل الفهارس والكشّافات = كل ذلك استحدث أصولاً جديدة، وأَوْجَدَ ضوابَط لم يُنَصَّ عليها فيما سبق، تَكْفُلُ القيامَ بجميع تلك الاحتياجاتِ المُلِحَّةِ والتحسيناتِ المرغوبةِ لدى القاريء المعاصر؛ بما أظهر (عِلْمَ

(١) انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ) ـ تحقيق السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ). دار التراث: القاهرة ـ (١٤٦ـ١٩٨)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي (ت٩٠٢هـ) ـ تحقيق علي حسين علي. تصوير دار الإمام الطبري ـ (٣/ ٢٩ـ٢١٤).
وانظر أيضًا: كتاب فنّ الترقيم للدكتور عبدالفتاح الحموز ـ الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار عمار: الأردن ـ (٩ـ٢٥).

التحقيق) في ثوبٍ جديد، فأُفرد بالتصنيف، من أجل تنظير مناهجه وتحريرِ مشكلاته، والإفادة من تجارب المحقّقين وآراءِ القارئين في إتمام بناء هذا العلم.

ومن حين ظهور أول كتابٍ عربيٍّ في (علم التحقيق)، عام (١٣٧٤هـ)، وهو عام ظهور الطبعة الأولى من كتاب (تحقيق النصوص ونشرها) لشيخ المحققين عبدالسلام محمد هارون (ت١٤٠٨هـ)[1]؛ من ذلك الحين إلى هذا الوقت، والآراءُ في بعض قضايا (علم التحقيق) مختلفة، كما أن مناهج المحققين قبل ذلك العام وإلى هذا الوقت ربما تباينت في إخراج كتب التراث تباينًا كبيرًا. والاختلاف أمر طبعيّ، خاصة في علم ناشيء كعلم التحقيق، مستجدِّ الاحتياجات لمواكبة العصر الذي تعيشه الأمة. ولذلك لم تزل بعض نواحيه في حاجة إلى تكميل بيان، بل ـ وكأي علم آخر ـ لن يستغنى في يوم من الأيام عن تتميم البناء ومتابعة المسيرة.

إلاّ أن هناك أصولاً أربعة لايُختلف فيها، وهي أن الكتاب المحقق هو:

«١ ـ الذي صح عنوانه.

٢ ـ واسـمُ مؤلّفـه.

٣ ـ ونسبةُ الكتاب إليه.

٤ ـ وكان متنه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلف»[2].

---

(١) ذيل الأعلام: لأحمد العلاونة ـ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار المنارة: جدّة ـ (١١٩ـ١٢٠). وتتمّة الأعلام: لمحمد خير رمضان يوسف ـ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار ابن حزم: بيروت ـ (١/ ٢٩٠ـ٢٩٤).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: لعبدالسلام محمد هارون ـ الطبعة الخامسة =

ومع أن هذه الأصول مجالُ اتفاق، إلاّ أن الاختلاف وقع بين المحققين لكتب التراث في حقائق هذه الأصول، وبالتالي في مناهج الوصول إليها.

وانصرف غالبُ من كتب في علم التحقيق إلى الاهتمام بالأصل الرابع، وهو (متنُ الكتاب)، والقربِ به ما أمكن إلى الصورة التي تركها عليه المؤلف. وهذا أدَّى إلى إغفال أوّل هذه الأصول، وهو (صحة العنوان)، إما إغفالاً كليًّا[١]، أو إغفالَ توفيةِ الحقِّ من التحرير والتقعيد[٢].

ولـ (صحة عنوان الكتاب) من الأهميّة والاستحقاق لأن تكون أول أصول التحقيق، ما بوّأها أن تُذكر في فاتحتها؛ لا لأن (عنوان الكتاب) هو أوّل ما يطالع القاريء للكتاب، كما قد يظنّه بعض الدارسين.

ولذلك فقد حرصتُ في هذه الورقات أن أخصّ هذا الركن الأساسي من أركان (علم التحقيق) بالدراسة؛ عسى أن أستطيع إضافةَ ما يقي من الخطأ في هذا الركن، الذي لا يتمُّ تحقيقٌ إلا إذا سلم له؛ حيث إن الكتاب الذي لم يصحَّ عنوانُه، فانْهَدَمَ أحدُ أركانِ تحقيقه، لا يُوصَفُ بأنه مُحقَّقٌ.. إلا تَجَوُّزًا!!

ثم بعد ذكر المباحث التنظيريّة حول تحقيق العنوان الصحيح

= (١٤١٠هـ). مكتبة السنة: القاهرة ـ (٤٢).

(١) ولن أضرب أمثلة لذلك.

(٢) انظر: تحقيق النصوص: لعبدالسلام هارون (٤٣)، وأتمّ منه: توثيق النصوص وضبطُها عند المحدّثين: للدكتور موفق بن عبدالله ـ الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). المكتبة المكية ـ (١١٣ـ١١٦)، ومناهج تحقيق التراث: للدكتور رمضان عبدالتواب ـ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مطبعة الخانجي: القاهرة ـ (٧٤ـ٧٧).

وتحريره، أُتبعُ ذلك بنماذج تطبيقية واقعيّة للأخطاء في عناوين الكتب المطبوعة، خاصةً في عِلْمَيِ الحديث والتراجم. وذلك إسهامًا مني في إصلاح خطأ كبير في تلك الطبعات، ولأُثبت من خلال ذكر تلك الأخطاء أمورًا، منها:

* حاجة مسألة تحقيق العنوان الصحيح إلى مزيد تقرير وتحرير وتأصيل، بدليل عدم وضوح المنهج السليم في تحقيق العنوان عند أولئك المحققين الفضلاء الذين أخطأوا في عناوين الكتب التي حققوها؛ وفي أولئك المحققين بعضُ من نُجِلُّهم علمًا وتحقيقًا!!

* ثم لإظهار فَضْلِ العنوان الصحيح وأهميّته على أيّ عنوان آخر، مهما كان الاختلاف بين العنوان الصحيح والعنوان الخطأ ضئيلاً في نظر بعض الدارسين! وذلك من خلال التنبيه على بعض فوائد العناوين الصحيحةِ المُصَوَّبَةِ، وعلى الأوهام المتابِعة والفوائدِ الفائتة من جَرَّاءِ كتابةِ العنوانِ خطأً على أغلفة الكُتُبِ.

هذا وقد كنتُ نشرتُ مقالاً في إحدى المجلات، بتاريخ: صفر من عام (١٤١٧هـ)، حول (صحّة عنوان الكتاب وأمثلة للأخطاء فيه)، تناولتُ فيه بيانَ أهميّة الموضوع، مع بعض الأمثلة. ثم رأيت أن أُتمّمَ الموضوع، مع زيادة تمثيل للأخطاء في عناوين الكتب المحققة.

ولا يفوتني أخيرًا أن أشكر الأستاذين الفاضلين محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران، اللذين أتحفاني ببعض الآراء والملاحظات، وزوّدني أخي علي العمران ببعض الأمثلة للأخطاء في عناوين الكتب، وهي

الأخطاء التي برقم (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣)، وزوَّدني أخي محمد عزير شمس بالأمثلة التي برقم (٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧). فلهما مني أن أحمد لهما هذه الأريحيّة العلميّة، وجزاهما الله خيرًا.

والله من وراء القصد.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وكتــب

الشريف حاتم بن عارف العوني
بمكّة (زادها الله تشريفًا وتعظيمًا)
ص.ب ١٠٧٦٨

ما هُوَ العُنْوَانُ الصَّحِيْحُ ؟

قد يستغرب بعضُ مَنْ يقفُ على هذا المبحث من دواعي ذِكْره، لِظَنِّه أن معرفة ماهيّةِ العنوان الصحيح ممّا لا يُتَصَوَّرُ أن يقع فيها اختلاف، خاصّةً بين أهل العلم من المتأهِّلين لتحقيق الكتب. لكنَّ مَنْ وقف على كثرة الأخطاء في عناوين الكتب المطبوعة المحقّقة، مع تصريح بعض محقّقيها بما يدلّ على أنّهم قد عرفوا العنوان الصحيح ثمّ حادوا عنه لِعِلَلٍ يَظُنّونها مُسَوِّغَةً لهم ذلك = لا يشك أن هؤلاء المحققين لم يعرفوا ما هو العنوان الصحيح الذي ليس سواه إلا الخطأ؛ ولهؤلاء كتبنا هذا المبحث!

وقبل الجواب عن هذا السؤال، **يجب أن نعرف ما هو معنى (العُنوان) لغةً**، حتى نستطيعَ تحديدَ الصحيحِ منه وتمييزَهُ عن الخطأ بعد ذلك.

يقول ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في بيان المعنى الأصليّ لهذه الكلمة، الذي انبثقت عنه معانيها المشتقّة: «عن: العين والنون أصلان، أحدهما يدل على ظهور الشيء وإعراضه، والآخر يدلّ على الحَبْس». ثم قال ضمن كلامه عن الأصل الأول ـ وهو ظهور الشيء وإعراضه ـ: «ومن الباب: عنوان الكتاب؛ لأنه أبرزَ ما فيه وأظهرَهُ»[1].

وتكلّم المصنّفون في صناعة الكُتّاب عن (العنوان) كلامًا مطوّلاً،

---

(١) مقاييس اللغة: لابن فارس ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية: إيران (٤/ ١٩ـ٢٠).

وبيّنوا أوجُه الاختلاف في اشتقاقه، ومعنى (العنوان) على كل وجهٍ منها: هل هو الأثر والعلامة؟ أم الإخراج والإظهار؟ أم العناية؟ أم العَيْن؟ غير أن المعنى الأول، وهو الأثر والعلامة، هو الأكثر والأوجَه[١]؛ واستدلّوا لذلك بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه يرثي عثمان بن عفان رضي الله عنه:

ضَحَّوْا بأَشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُودِ به ... يُقَطِّعُ الليلَ تَسْبِيحًا وقُرآنًا[٢]

وبهذا نرجع إلى ما بدأنا به من كلام ابن فارس، من أن عنوان الكتاب هو: أبرزُ ما فيه وأظهرُهُ.

هذا هو معنى (العنوان) في اللغة، أمّا معنى (عنوان الكتاب) بناءً على ما سبق من معناه اللغوي، فهو: اللفظ أو الألفاظ التي تكون على واجهة الكتاب وطُرّته، ويُرادُ بها أن تكون علامةً للكتاب تُميّزه عن غيره من الكتب وتُنْبيءُ عن مضمونه.

لكن هناك لفظٌ قريبٌ في استخدامه من (عنوان الكتاب)، وهو (اسم الكتاب)؛ فهل عنوان الكتاب هو اسمه؟ أم بينهما فرق؟

أمّا من حيث اللغة: فلا شك أنهما غير مترادفين، فاسمي ليس هو عنواني.

---

(١) انظر: أدب الكُتّاب: للصولي ـ تحقيق محمد بهجة الأثري، تصوير دار الكتب العلمية: بيروت ـ (١٤٣ـ١٤٧)، وصناعة الكُتّاب: لأبي جعفر النحّاس ـ تحقيق بدر أحمد ضيف. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار العلوم العربية: بيروت ـ (١١٢، ٣٢٢).

(٢) ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق سيد حنفي حسنين. دار المعارف: القاهرة ـ (٢١٦).

وأمّا من حيث عُرْفُ الاستخدام: فعنوان الكتاب هو اسمه غالبًا. وسببُ ترادُف (عنوانِ الكتاب) و(اسمه) في الاصطلاح، هو أنَّ غالبَ المؤلِّفين يضعون أسماء مؤلفاتهم على أبرز مكانٍ في الكتاب وأظهرِه (أي على غلافه)، فيكون هذا الاسمُ هو العنوانَ أيضًا، لأنه احتلَّ مكانَ العنوان. ولولا غلبةُ ذلك على المصنفات، لما حُقَّ لنا أن نعتبر اسمَ الكتاب هو عنوانَه، إلا إذا كان الاسمُ على غلاف الكتاب وواجهته، لأنه بحُلُوله هذا المحلّ أصبح عنوانًا. لكن تلك الغلبة في اتّحاد العنوان والاسم واتّفاقهما، جَعَلَتِ الأصلَ أن الاسمَ هو العنوان؛ فلا نخرجُ عن هذا الأصل إلا بدليل، كالمخالفة القطعيّة بين الاسم والعنوان.

وقرّرتُ هذه العلاقة بين الاسم والعنوان هنا لأنه موطنها، وسنحتاج إلى هذا التقرير في صُلْب البحث الآتي بإذن الله تعالى.

إذن فهذا هو عنوان الكتاب، ونصل الآن إلى سؤال هذا المبحث، وهو: **ما هو العنوان الصحيح للكتاب؟**

الجواب الواضح الصريح عن هذا السؤال: هو أن العنوان الصحيح للكتاب **هو تلك الألفاظ التي يضعُها مؤلفُ الكتاب نفسُه على أوّل ورقةٍ من كتابه، أو بعبارة أخصر: هو العنوان الذي وضعه مؤلفُ الكتاب، دون تغيير شيء فيه.**

وكان هذا هو العنوانَ الصحيحَ لأسباب:

● **الأول**: أن صاحب الحق في عَنْوَنَةِ الكتاب وتَسْميتِه هو مؤلّفُه، بل هذا أحدُ أخصِّ خصوصيّات المؤلِّف في مُؤلَّفِه، التي لا يحقُّ لأحدٍ أن يفكّر

في أن يمسَّها بأي قَدْرٍ من التغيير . فالتدخُّل في عنوان الكتاب بتبديله مِنْ قِبَلِ المحقّق : فيه اعتداءٌ على أعظم حقوق المؤلّف، واستهانةٌ واستخفافٌ بِعلمِه وعَقْلِهِ، لا نقبله لأنفسنا، فكيف نقبله لغيرنا؟!! فالكتابُ ابنُ المؤلف، وعنوانُه كاسم ابنه؛ فهل يحق لأحدٍ أن يغيّر اسم ابنك الذي سمّيتَه به معاندًا لك في ذلك؟!!

● **الثاني**: أنه إذا كان عملُ المحقق إخراجَ متن الكتاب أقربَ ما يُمكن إلى أصل مؤلفه، فذلك في العنوان أوجب وأحق. وإذا أَبَحْنَا للمحقق التصرُّفَ في العنوان بالتغيير، فمتنُ الكتاب له بعد ذلك حِمىً مُسْتبَاحٌ يفعل فيه ما يشاء!!!

● **الثالث**: أن العنوان في حقيقته هو الكلمة أو الكلمات التي تختصر الكتابَ بصفحاته ومجلّداته، وتعتصر جميعَ معانيه في تلك الأحرف التي تُرقم على واجهة الكتاب؛ وهذا أمرٌ خطير، لعظيم أهميته، وشديد دقّته. ولذلك فإن أقدر الناس على مثل هذه المهمّة الجليلة كاتبُ الكتاب ومُنْشِئُه، إذ هو الذي فكّر في تأليفه، وهو الذي وضع عناصره، وقسّم أبوابه وفصوله، وحرّر قضاياه ومسائله، وكتبه حرفًا حرفًا؛ فهل هناك أقدر من المؤلف في وضع عنوان لكتابه؟!!

فإن أخطأ المؤلّف ـ إن أخطأ! ـ في وضع عنوانٍ لكتابه، فليس من حقِّي إصلاح ذلك الخطأ، لأني أريد أن أعرف ذلك الكتابَ ومؤلِّفَه ومبلغَ علمه، لا أن أعرف المحقِّقَ وعلمَه. وكما أنه لا يحق لي أن أتدخّل في متن الكتاب بإصلاح أخطاء المؤلف وتغيير آرائه بما يوافق الصواب في رأيي، فكذلك عنوان الكتاب.

لهذه الأسباب ولغيرها، كان العنوان الصحيح هو الذي وضعه المؤلف لكتابه، دون نقصٍ منه أو زيادة فيه.

ولولا تجرؤ بعض المحققين على مخالفة هذه البدهيّة، لما تجشمت الكلام عنها والاستدلال لها!

وقد قرّر هذا الأمر كبارُ المحققين، ودار حوله جدل. فلمّا ظن الدكتور علي جواد الطاهر (ت١٤١٧هـ) أن الشيخ العلاّمة محمود بن محمد شاكر الحُسيني المصري (ت١٤١٨هـ) قد أضاف كلمة (فحول) في مُسمَّى كتاب ابن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ): (طبقات فحول الشعراء)، وأنه أضافها لأنها تبدو إضافةً منطقيّة؛ فقال الدكتور علي جواد في ردّه: «ولكن المسألة ليست مسألة منطقيّة، وإن المنطقَ شيءٌ والاسمَ الذي سمَّى المؤلفُ به كتابَه وتداولته العصور شيءٌ آخر. وليس لمحقِّقٍ ـ كائنًا من كان ـ أن يُحكِّمَ منطقَه في اسم الكتاب الذي يوكل إليه». فأجابه الشيخ العلامة أبوفهر بقوله: «وأنا أوافقه كُلَّ الموافقة على أن المسألة ليست منطقيّة، بلا ريب في ذلك»[١]. ولمّا قال الدكتور علي جواد: «إذا لم نَرْضَ بتسمية المؤلف، فكل ما علينا أن نبيّن وجهة نظرنا، وليس من حقّنا أن نغيِّر الاسم الذي سمّاه به المؤلف»، أعقبه الشيخ محمود بقوله: «هذا حقٌّ كلّه، لا ينازع فيه إلا متعنّتٌ»[٢].

(١) برنامج طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي: لمحمود محمد شاكر ـ الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) ـ (١٢٨ـ١٢٩).

(٢) برنامج طبقات فحول الشعراء: لمحمود محمد شاكر (١٣٩).

وهذا كُلّه فيما إذا وضع مؤلِّفُ الكتاب عنوانًا لكتابه، كما هو الأصل والغالب. لكن قد لا يفعل المؤلفُ ذلك، فلا يُسمِّي كتابَه، ونعلم ذلك يقينًا. وهذا إنما يقع غالبًا في مثل ما لو مات المؤلِّفُ عن مسوّدة الكتاب، أويكون الكتاب فتوى عابرةً أو رسالةً لم يُفكِّر المؤلف بوضع عنوان لها، أو يكون حاشيةً لأحد العلماء على نسخةٍ من كتابٍ عنده كان يعلّق عليها ما عَنَّ له من فوائد، أو كُنَّاشةً[1] أو كشكولاً أو تذكرة لم يُسمِّها المؤلف بشيء.

ومن أمثلة ذلك:

* كتاب (تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي). فهو في أصله عبارة عن رقاع متفرّقة متعلّقةٍ بوفاة بعض المحدّثين بخطّ أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي (ت٣١٧هـ)، انتقلت بعد وفاته إلى ابن عمٍّ له، فدفعها ابنُ العمِّ هذا إلى الحافظ محمد بن المظفّر البغدادي (ت٣٧٩هـ)، فقام هو بترتيبها على الصورة التي هي عليها[2].

* كتاب (معجم السَّفَر): للحافظ أبي طاهر السِّلَفِي (ت٥٧٦هـ). فقد كتبه السِّلَفي على شكل جُزازات متفرّقة، فهيّأ الله تعالى الحافظ زكيَّ الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ) أن يقوم بنسخ هذه الجُذَاذات

---

(١) «الكُنّاشة: الأوراق تُجعل كالدفتر، يُقَيَّدُ فيها الفوائد والشواردُ للضبط؛ هكذا يستعمله المغاربة». تاج العروس: للزبيدي ـ تحقيق مصطفى حجازي، وعبدالستار أحمد فراج و جماعة. الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ). مطبعة حكومة الكويت ـ (١٧/ ٣٦٩ ـ مادّة: كنش ـ).

(٢) تاريخ وفاة الشيوخ: للبغوي ـ تحقيق محمد عزير شمس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). الدار السلفية: الهند ـ (٨).

على هيئة كتابٍ، كما هو عليه الآن[١].

وعليه: فإنه لا يمكن أن نَجْزم بأنّ مؤلِّفًا ما ـ لم يضع عنوانًا لكتابه، إلا إذا جاءنا الخبرُ الموثوق بذلك؛ كأن يخبرنا بذلك تلميذُ المصنّف، أو أحدُ العلماء المتثبّتين، ولم نجد ما يدفع ذلك الخبر. فليس صحيحًا الاكتفاءُ بعدم وجود عنوان لنسخةٍ مخطوطة للقول بأن المؤلف لم يُعَنْوِن كتابه، لأنه كثيرًا ما تسقط صفحة العنوان، أو يُخلّ الناسخُ بكتابته، مع كون الكتاب مُسَمًّى من مؤلِّفه، وقد نعرف اسم الكتاب من مقدّمته أو من سماعاته أو من أحد وسائل معرفته الآتي ذكرها.

فإذا علمنا يقينًا أن المؤلف لم يضع عنوانًا لكتابه، فقد أسقط صاحبُ الحق حقَّه في تسمية كتابه، وأباح لنا الاجتهاد في وضع عنوانٍ لكتابه يؤدّي غرضَه الصحيح في التعريف بمضمون الكتاب؛ لكن اجتهادنا في وضع العنوان يجب أن يكون اجتهادًا علميًّا منضبطًا:

* فإن كان للكتاب نسخٌ خطيّةٌ متعدّدة، وقد اتفقت جميعُها على تسمية الكتاب باسم واحد، لزم حينها عدمُ مخالفة تلك النُّسخ، خاصةً فيما لو كان في تلك النسخ نسخةٌ أو أكثر موثوقٌ بها، كنسخة تلميذ المصنّف. لأن ذلك يدل على أن هذا الكتاب وإن لم يُسمِّه المؤلفُ فقد اشتهر بهذا الاسم، وتولَّى مؤونةَ تسميته غيرُنا، وارتحنا من مغبّةِ الاجتهادِ فالخطأِ في ذلك.

* وكذا إذا لم يكن للكتاب إلا نسخة خطية واحدةٌ، وعليها عنوانٌ،

---

(١) انظر: الوجيز في ذكر المجاز والمجيز: للسِّلَفي ـ تحقيق محمد خير البقاعي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الغرب: بيروت ـ (مقدّمة التحقيق ٣٠ـ٣٥).

لزم اعتماده عنوانًا للكتاب؛ خاصةً إذا كان العنوانُ واضحًا في التعبير عن مضمون الكتاب. أمّا إذا كان مخالفًا كُلَّ المخالفة لمضمون الكتاب، فلا اعتبار لهذا العنوان، ونلجأ حينها للمرجِّحات التالية بعد قليل.

* فإن اختلفت النّسخ في عناوينها، أو لم نجد للكتاب عنوانًا أصلاً، فإننا نلاحِظُ في العنوان الذي نختاره ما يلي:

● **الأول**: العنوان الذي على نسخة تلميذ المصنّف، أو على أوثق النسخ وأقدمها وأصحها.

● **الثاني**: الأكثر صدقًا ووضوحًا في التعبير عن موضوع الكتاب.

● **الثالث**: الأكثر شهرةً، فيما إذا كان الكتاب مشتهرًا باسمٍ معين عند أهل العلم، فيؤهِّلُه اشتهارُه أن يكون هو عنوانَ الكتاب.

فإن اتفقت هذه المرجّحات على اختيار عنوان واحد فهو العنوان الصحيح بلا شك، وإن اختلفت أَعْمَلَ المحقّقُ ذِهْنَهُ واجتهد في اختيار أقربها وأولاها صحّةً.

المهم أنْ تعلم أنَّ المؤلف إذا وضع عنوانًا لكتابه فليس لك خيارٌ في اعتماده، وأنه إذا لم يضع عنوانًا فالأمر أوسع، على ما بيّنتُه آنفًا.

لكن هناك صورة أُخرى غير الصورتين السابقتين: فلا وضع المؤلف عنوانًا معيَّنًا لكتابه، ولا هو لم يضع له عنوانًا البتّة! لكنه وضع له عنوانين!!

ولهذه الصورة حالتان:

● الحالة الأولى: أن يُغَيّر المؤلفُ عنوانَ كتابه من اسمٍ إلى اسمٍ آخر

يرتضيه. وحينها يجب النزولُ عند رغبة المؤلف الأخيرة، لأن تصرُّفَه هذا أشبهَ النَّسْخ، فيكون العنوانُ المتأخّرُ ناسخًا للعنوان المتقدم.

ومن أمثلة ذلك: (تاريخ الإسلام) للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ). حيث سمّاه أولاً بـ (تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام)، ثمّ غيَّر لَفْظَ (طبقات) إلى (وفيات)، ليكون اسمُ كتابه (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام). كما بيَّنَ ذلك د. بشار عواد معروف في كتابه (الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام)[(١)].

ومثال آخر: (المقاصد المباركة في إيضاح الفرق الهالكة): للسخاوي (ت٩٠٢هـ) ذكره السخاوي لنفسه في ترجمته الذاتيّة في كتابه (الضوء اللامع)، ثم أعقبه بقوله: «بل استقرَّ اسمُه: (رفع القلق والأرق بجمع المبتدعين من الفرق)[(٢)]».

● **الحالة الثانية**: أن يُسَمِّي المؤلف كتابه باسمين، يُخيِّرُ بينهما! كما فعل الشيخ أبوالفضل محمد خليل بن علي المرادي (ت١٢٠٦هـ) في كتابه (سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر)، حيث قال في مقدّمته: «سميته: أخبار الأعصار في أخيار الأمصار، ويليق أيضًا أن يُسمَّى: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»[(٣)]. فاشتهر الاسم الثاني، وهُجر الأول. فلولا

---

(١) الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام: للدكتور بشار عواد معروف ـ الطبعة الأولى (١٩٧٦م = ١٣٩٦هـ ـ ١٣٩٧هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة ـ (٣٠٢).

(٢) الضوء اللامع: للسخاوي ـ منشورات مكتبة الحياة: بيروت ـ (٨/ ١٩).

(٣) سلك الدرر: للمرادي ـ تصوير دار البشائر ودار ابن حزم: بيروت ـ (١/ ٤).

اشتهار الكتاب بالثاني، لكان الاسم الأول أولى، لما يقتضيه سياق ذكره من أنه هو المقدَّم عند المؤلف. وكذلك فعل أبوسالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العَيَّاشي (ت١٠٩٠هـ)، حيث أَلَّف ثَبَتًا سَمَّاه (مسالك الهداية إلى معالم الرواية)، ثم قال: «وإن شئت أن تُسمّيها: (العُجالة الموفية بأسانيد الفقهاء والمحدثين الصوفية)، أو: (اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر)ـ»[1]. بل هذا العباس بن إبراهيم السملالي (ت ١٣٧٨هـ) يُسمِّي كتابه (الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام) بعشرة أسماء يُخَيِّر بينها في مقدّمة الكتاب!!.

ويحصل ذلك كثيرًا في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، في مثل كتابه (بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة)، حيث قال: «ويُسمَّى أيضًا: تخليص التلبيس من كتاب التأسيس». وفي مثل (الردّ على النصارى)، حيث قال: «ولهذا قيل فيه: الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح»، وغير ذلك كثير[2].

إلاَّ أن هاتين الحالتين قليلتا الحصول، ويبقى الأغلب حصولاً هو أن يضع المؤلف اسمًا معيّنًا لكتابه، فهذا هو العنوان الصحيح للكتاب؛ وعلى هذا العنوان الصحيح الذي بيّنّاه سوف نبني مباحث هذه الرسالة (إن شاء الله تعالى).

---

(١) فهرس الفهارس: للكتاني ـ باعتناء إحسان عباس ـ (٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧ رقم ١٨١)

(٢) انظر: مقدّمة الدكتور محمد رشاد بن محمد رفيق سالم (ت١٤٠٧هـ) لتحقيق (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية ـ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض (١/ ٨٥ـ٨٦).

أَهَمِّيَّةُ مَعْرِفَةِ العُنْوَانِ الصَّحِيحِ لِلْكِتَابِ

بعد أن بَيَّنَّا أن العنوان الصحيح للكتاب هو: الذي وضعه المؤلِّفُ لكتابه (دون نقصٍ أو زيادة)، بقي أن نؤكّد على أهمية الوصول إلى هذه النتيجة؛ ليزيد حِرْصُنا على بلوغها، وليَهُونَ علينا التعبُ ـ مهما شقَّ علينا ـ في سبيل تحرير العنوان الصحيح.

وقد ذكرنا سابقًا أن صحّة عنوان الكتاب إنما اعتُبرت الركنَ الأول من أركان التحقيق، وإنما كانت أولَ وأَوْلَى ما يصرفُ المحقِّقُ فيه جُهْدَه وعلمَه، لمُهِمَّاتٍ وفوائدَ أحلّتها هذه المنزلة؛ وليس لأن عنوان الكتاب هو أوّلُ ما يُصادف المحقّقَ من نسخته الخطيّة! كما قد يظنّه بعضُ الناس!!

ولذلك فقد رأيت أن أذكر هنا بعضَ ما يدلّ على أهميّة معرفة العنوان الصحيح للكتاب، وذلك من خلال الأمور التالية:

● **الأول**: سبق أن نقلنا عن ابن فارس قولَه في (مقاييس اللغة): «عنوان الكتاب: لأنه أَبْرَزَ ما فيه وأَظْهَرَه»[١]. فكفى بهذا ـ الذي أَبْرَزَ ما في الكتاب وأَظْهَرَهُ ـ من الأهميّة: أنه أبرزُ ما فيه وأظهرُهُ!!!

● **الثاني**: أن العنوان الصحيح أقدرُ عنوانٍ صِدْقَ تعبيرٍ عن مضمون الكتاب، وأصلحُ اسمٍ بأن تُختصر فيه موضوعاتُ الكتاب (مهما كثرت) وغاياتُه (مهما عَظُمت) وصفحاته ومجلداته (مهما تعدّدت) في برقيّةٍ من كلمةٍ

(١) مقاييس اللغة: لابن فارس (٤/ ٢٠).

أو كلماتٍ يسيرةٍ؛ لأنّ واضع هذا العنوان هو أعرف الناس بذلك الكتاب، فهو الذي عاش مع فكرته قبل أن تولد، ثم هو الذي كتب حروفه وخطَّ سطوره وبوّبَ أبوابه، وهو الذي أظهر خوافيه وأبطن مراميه، فله بين سطوره وكلماته معانٍ لا يعلمها إلا هو!! فكيف لا يكون هذا أقدَرَ الناس على القيام بتلك المهمّة الخطيرة؟! بل أنّى يستطيعُ أحدٌ أن ينازعه أهليّةَ القيام بها؟!!

● **الثالث**: أن عنوان الكتاب الصحيح مع كونه تلك البرقيّة المعجزة! التي اختصرت الكتاب بصفحاته بَلْهَ مجلداته في كلمات يسيرات = فإنه كذلك كثيرًا ما يُضيفُ إلى الكتاب ما ليس فيه!! لأن كثيرًا من العناوين تتضمّن الملامحَ العريضة لخُطّة الكتاب، التي تُبيِّنُ منهجَ المؤلِّف وشَرْطَه ومقصودَه في كتابه؛ مما قد تخلو عن بعضه مقدّمةُ الكتاب، بل قد لا يكون للكتاب مقدّمة، فلا نعرف خُطّةَ الكتاب وشَرْطَه إلا من خلال العنوان الصحيح!!! وسيأتي بيان أمثلةٍ لذلك، عند ذكر الأخطاء في العناوين[1].

● **الرابع**: أن العنوان الصحيح الصادر من مؤلّف الكتاب يُمكن أن يكون له فوائد علميّة متعدّدة، مباشرة وغير مباشرة، مادام مجزومًا صُدُورُه من مؤلف الكتاب. وذلك بخلاف ما لو شككنا في صحّة عنوان الكتاب، أو جَزَمْنا أن العنوان ليس من وضع المؤلف.

فقد نعرف مذهب المؤلّف من إحدى مسائل الخلاف في العقيدة أو الفقه أو النحو أو اللغة من عنوان الكتاب. وبذلك نستطيع أن نستدلَّ لصحّة مذهبه في ذلك، أو أن نردَّ عليه. ولا يمكن شيءٌ من ذلك إلا إذا كان العنوان

---

(١) انظر على سبيل المثال: اسم صحيح البخاري ومسلم وضعفاء العقيلي فيما يأتي (٥٠ ـ ٥٤، ٧٥ ـ ٧٧).

صحيحًا: صادرًا من مؤلف الكتاب.

وهذا ذكّرني بمثالين على ذلك:

● **أولهما**: لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) كتابٌ باسم (الحجّة على أهل المدينة)، فجاء في كتاب (آداب الشافعي ومناقبه) لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، من طريق الإمام أحمد، أنه قال: «قال محمد بن إدريس ـ وذكر محمد بن الحسن: صاحبَ الرأي ـ فقال: قال (يعني محمد بن الحسن): وضعتُ كتابًا على أهل المدينة؛ تنظرُ فيه؟ فنظرتُ في أوّله، ثم وضعتُه ـ أو رميتُ به. فقال: مالَكَ؟! قلت: أوّلُه خطأ، على مَنْ وَضَعْتَ هذا الكتاب؟ قال: على أهل المدينة. قلت: مَنْ أهلُ المدينة؟ قال: مَالِكٌ. قلت: فمالِكٌ رجلٌ واحد، وقد كان بالمدينة فقهاءُ غيرُ مالك: ابنُ أبي ذئب، والماجِشُون، وفلانٌ وفلان. وقال رسول الله ﷺ: المدينةُ لا يدخلها الدجّال، المدينةُ لا يدخُلها الطاعون، والمدينة على كل بيت منها مَلَكٌ شاهرٌ سَيْفَه»[1].

فانظر كيف اعتمد الشافعيُّ على عنوان كتاب محمد بن الحسن للردِّ عليه به! وبيانه له أنه أخطأ في هذه التسمية!!

● **وثانيهما**: أنه وقع اختلافٌ في مصطلح (الأثر)، هل هو خاصٌّ بالموقوف على الصحابة والتابعين؟ أم أنه يتناول مع ذلك المرفوع إلى النبي ﷺ. فقال الحافظُ ابن حجر للتدليل على أنه يتناول المرفوع: «ويؤيّدُه تسمية

(١) آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم ـ تحقيق عبدالغني عبدالخالق. الطبعة الأولى. تصوير دار الكتب العلمية: بيروت ـ (١١١ـ١١٢). وانظر لفظًا آخر لهذه المناظرة فيه أيضًا (١٦٤ـ١٦٧).

أبي جعفر الطبري كتابَه (تهذيب الآثار)، وهو مقصورٌ على المرفوعات، وإنما يورد الموقوفات تبعًا. وأمّا كتاب (شرح معاني الآثار) للطحاوي، فمُشْتَمِلٌ على المرفوع والموقوف أيضًا»[١].

على أنه قد احتجَّ أحدُ المتأخّرين، وهو اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، باسم كتاب الطحاوي على ما استدلّ له الحافظ ابن حجر[٢]. وهو استدلالٌ صحيحٌ من اللكنوي، خاصّةً مع الوقوف على العنوان الصحيح الكامل لكتاب الطحاوي، مما يأتي بيانه في هذا البحث[٣]!

فانظر كيف أفادنا العنوانُ الصحيحُ في تحرير معنى أحد مصطلحات علوم السنة!!

● **الخامس**: أن العنوانَ الصحيحَ واحدٌ لا يتعدّد غالبًا، إلا في حالة تسمية المؤلِّف لكتابه بأكثر من اسم، وهذا أمرٌ نادرٌ كما تقدّم. ومادام العنوانُ الصحيحُ واحدًا لا يتعدّد، فإن التزامَ هذا العنوانَ يقي الباحثين من ظنِّ الكتابِ الواحد كُتُبًا متعدّدة، بسبب تسمية الكتاب بعناوين مختلفة سوى الاسم الصحيح له؛ فيظنُّه الباحثون كُتُبًا متباينةً بسبب اختلاف الأسماء، والحقيقة أن تلك الأسماء أسماءٌ لكتابٍ واحد!! وكُنّا سَنَسْلَمُ مِن مثل هذا الخطأ فيما

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر ـ تحقيق د.ربيع المدخلي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة ـ (١/ ٥١٣).

(٢) انظر: ظفر الأماني بشرح مختصر السيّد الشريف الجُرْجاني: لمحمد عبدالحيّ اللكنوي ـ تحقيق عبدالفتاح أبوغدّة ـ الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب ـ (٢٥ـ٢٦)،

(٣) انظر ما سيأتي (٦٥).

لو التُزِمَ العنوانُ الصحيحُ وحده، الذي هو عنوانٌ واحدٌ لا يتعدّد!!!

وكم نرى في تراجم العلماء عند الباحثين المعاصرين بل والمؤرخين الأقدمين أيضًا من أخطاء في هذا الباب، عند سياقهم لأسماء مؤلفات المترجَم؛ فلربّما ذكروا الكتاب الواحد أكثر من مَرّة، بسبب تسميته بأكثر من اسم!!

● **السادس**: أن عنوان الكتاب بما له من أهميّة، وبما يحتلُّه من مكانة، وبما يكتنفُه من خطورة، وبما يستلزمه من دقّة متناهية = فإن المؤلِّف سيوفِّر له غايةَ جُهْدِه وخُلاصةَ عِلْمِه ودقيقَ تحريرِه، لِيَفِي بحقِّه الكبير، ويؤدّي الغرضَ الجليل المنوطَ به. ولذلك فإن معرفة العنوان الصحيح، الذي وضعه مؤلف الكتاب، مهمٌّ جدًّا في دراستنا للمؤلِّف! حيث إنه أفضل شريحةٍ مُخْتَبريّة تُسْتَقْطَعُ من الكتاب، لدراسة المؤلّف: عِلْمِه، ولُغتِه، وبلاغته، ودقّته، بل وشخصيّته وطباعِه وأخلاقِه، بل وخصائص أساليب عصره اللغويّة، والمستوى الحضاري الذي تعيشه الأمة في زمنه!!! كل ذلك نستفيده من العنوان الصحيح للكتاب، دون مبالغة!!!

فمن هذه الأمور ومن غيرها، ومن أن العنوان الصحيحَ ليس سواه إلا العنوان الخطأ (وأين فضيلة الصحّة من الخطأ؟! وفضيلة الحقِّ على الباطل؟!) = تظهر أهميّةُ معرفةِ العنوان الصحيح، وضرورة السعي الحاثّ الجاهد للوقوف عليه وتحريره، ثم التزامِه التزامًا حرفيًّا، مهما كان رأيُنا الشخصي فيه، ومهما طال أو قَصُر، أو صَعُبَ أو سَهُل؛ حتى ولو كان أيضًا عنوانًا (غيرَ تجاري) لا يُغْرِي (المستهلك) بالشراء في (سوق) الكتب!!!

غير أنّه ممّا يُشَبَّهُ به على قليل من الباحثين في أمر التهويل من الخطأ في

عنوان الكتاب، فتقودُهم تلك الشُّبْهةُ إلى التهوين من أمره = أنّنا نجد العلماءَ ـ قديمًا وحديثًا ـ مُتَواردين على عدم الْتِزَامِ الأسماءِ الصحيحةِ الكاملةللكُتُبِ، عند عَزْوهم إليها في مصنفاتهم، أو عند ذكرهم لمؤلّفاتِ بعضِ مَنْ يترجمون له؛ فنجدُهم يترخّصون غايةَ الترخُّصِ في اختصار أسماء الكتب، بل وربّما في التصرّف في ألفاظها أيضًا.

فهؤلاء الباحثون ماعرفوا فَرْقَ ماتواردَ عليه العلماءُ وما نتكلَّمُ نحن عليه هُنا!! والفرق كبيرٌ جدًّا!!! نحن نتكلّم عن العنوان الذي يوضع على غلاف الكتاب المحقَّق، ولا نتكلّم عن ذكر اسم الكتاب عَرَضًا لغرض الإحالة إليه أو لأي غرضٍ آخر مثلِه!! فما دَخْلُ هذا في ذاك؟!! ومن أين يشتبهان؟!!

أمّا من أخطأ من العلماء بتسمية كتابٍ على غلافِه بغير اسمه، فقد أخطأ!! ثم اعرِضْ هذه الشُّبهةَ على أحقّيّةِ المؤلف في تسمية كتابه التي لاينازعُه فيها أحدٌ، وعلى أهميّة وفوائد معرفة العنوان الذي وضعه المؤلفُ لكتابه = فلن تَجِدَها شُبْهَةً!! ولا غير شبهة!!

وسائل معرفة العنوان الصحيح للكتاب

بعدما سبق في بيان ماهيّة العنوان الصحيح، وبعدما أكّدنا عليه من أهميّة معرفته وضرورة الالتزام به؛ قد نجد أن بعض من يُوافقُنا على جميع ما تقدّم مازال يقع في الخطأ، بتسمية الكتاب بغير اسمه!! وذلك بسبب عدم معرفته بالوسائل التي نعرف من خلال اتّباعها عنوانَ الكتاب الذي وضعه له المؤلف، أو بسبب عدم علمه بتفاوت تلك الوسائل في قوّة دلالتها على العنوان الصحيح.

لذلك رأيتُ أن هذا الطَّرْح لا يُؤتي ثمارَهُ إلا إذا بُيِّنت وسائلُ معرفةِ العنوان الصحيح، مع بيان اختلاف مراتبها في قوّة الدلالة على ذلك، مع توجيه أسباب هذا الاختلاف؛ لتتّضح خُطى المحقّق للعنوان، وليكون على بصيرةٍ فيما يختاره من اسمٍ للكتاب.

فإليك وسائل معرفة العنوان الصحيح للكتاب، مُرَتَّبَةً ترتيبًا تنازُليًا (من الأقوى دلالةً إلى الأضعف)، مع توجيه هذا الترتيب:

[الوسيلة الأولى]: أن نجد للكتاب نسخةً بخطّ المؤلّف، وعلى واجهة الكتاب وطُرّته عنوانُه بخطّ يده أيضًا.

هذه أقوى وسائل معرفة العنوان الصحيح دلالةً عليه؛ لسببين:

الأول: أن العنوان جاء فيها بخطّ المؤلف، الذي هو صاحب الحق

الأول والأخير في وضع عنوانٍ لكتابه.

الثاني: أنه جاء في موضعه الحقيقي وموطنه الأصليّ، الذي يؤهِّلُه أن يكون عنوانًا، ليكون ـ كما هو العنوان في اللغة ـ أبرَزَ ما في الكتاب وأظهرَه.

وأمّا قولي في هذه الوسيلة: «أن نجد نسخة بخط المؤلف» فليس قيدًا لقبول العنوان الذي بخطّ المؤلف، لأنه خرج مخرج الغالب؛ حيث إن غالب العناوين التي بخطوط مؤلفيها تكون على نُسخٍ بخطوطهم أيضًا. وإلا فقد يحصل أن يكتبَ الكتابَ أحدُ النُّساخ من تلامذة المؤلّف أو غيرهم، ثم يكتب المؤلفُ العنوانَ على هذه النسخة بخط يده[1].

[الوسيلة الثانية]: أن يُسَمِّي المؤلِّفُ كتابه في مقدّمة الكتاب تسميةً صريحةً. إذ من عادة كثيرٍ من المؤلفين أن يختموا مقدّمات كتبهم بمثل قولهم: «وسمّيتُه بكتاب كذا» أو «هذا الكتاب المُسَمَّى بكذا» ونحو ذلك من العبارات الصريحة في بيان اسم الكتاب.

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها: أن موضع ذكر العنوان فيها (وهو المقدّمة) ليس هو موضعه الحقيقي. ولذلك فإننا لو وجدنا عنوانًا على واجهة الكتاب بخطّ المؤلف، ثم وجدنا المؤلّف في مقدّمته وبخط يده أيضًا سمّاه باسم مختلف، فإننا سنقدِّمُ العنوانَ الذي وضعه المؤلفُ في واجهة كتابه، وسنعتبر ذلك العنوان الذي أورده المؤلّف في مقدّمته تجوُّزًا في التعبير

(١) كما حصل في نسخةٍ من نسخ كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر؛ فانظر مقدّمة تحقيقه لعلي بن محمد البجاوي ـ تصوير مكتبة نهضة مصر ـ (١/ ١٨ـ١٩).

عن العنوان الصحيح، بالاختصار أو الشرح أو التعبير بالمعنى، وأنه لم يُرد بذلك حقيقةَ العنوان. فإن ضاق بنا مجال التأويل، لقَطْعِيّةِ عبارة المؤلف في مقدّمته على أن مقصودَه تسميةُ الكتاب بذلك الاسم المخالف لما كتبه هو في واجهة الكتاب، رَجَعْنا إلى ما قررناه سابقًا في تعريف العنوان، من أن العنوان في اللغة غير مرادفٍ للاسم[1]. وعليه فالواجبُ عليَّ والحالة هكذا أن أنزل عند رغبة المؤلف وأن أرضى بما رضيه، فأكتب ما كتبه المؤلف على واجهة كتابه كما كتب، وأن أذكر تسميته لكتابه في سياقها من مقدّمة كتابه كما كتب؛ ولا أتدخّل في تصويب ما أعتبره خطأً، لأن هذا التصويب هو الخطأ، حيث إنه قائمٌ على اعتقاد أنه من حقّي الاعتداء على حقّ غيري!! فإن أَبىٰ المحقّقُ إلا أن يتدخّل في هذه الحالة، فليكتب عنوان الكتاب كما كتبه المؤلف، ثم ليكتب تحته بخطّ أصغر وبين قوسين اسمَ الكتاب الوارد في مقدّمته، مقدِّمًا إيّاه بعبارة (المسمى بكذا).

وتقديمُ ما جاء في واجهة الكتاب على ما جاء في مقدّمته إنما يصحّ إطلاقُ القول به في حالة ما إذا لم أجد إلاّ هاتين الوسيلتين من وسائل معرفة العنوان الصحيح.

وسبب تقديم هذه الوسيلة على الوسائل التالية أمران:

الأول: أن المقدمة هي أقوى مظنةٍ لذكر اسم الكتاب (واسم الكتاب غالبًا هو عنوانه)، بعد واجهة الكتاب وطُرّته.

الثاني: أن مقدمّة الكتاب من متنه، الذي هو في العادة بعيدٌ عن تدخُّل

---

(١) انظر ما سبق (١٦ ـ ١٧).

الناسخين فيه، خاصّةً مع وثاقة النسخة الخطية أو مع تعدُّدِ نُسخ الكتاب.
ولذلك لم نشترط في هذه الوسيلة أن تكون بخطّ المؤلف، بخلاف الوسيلة الأولى، التي اشترطنا فيها أن تكون بخط المؤلف، لأننانخشى من تصرُّفِ الناسخين في عنوان الكتاب الذي على غلافه ـ كما يحصل كثيرًا ـ بالاختصار أو الاكتفاء بلقب شهرة الكتاب ونحو ذلك.

[**الوسيلة الثالثة**]: أن يُسَمَّى الكتاب صراحةً في أثناء متنه، بعد مقدّمته.

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها، هو ما سبق من أن المقدّمة هي ثاني موضع لذكر العناوين المحقّقة؛ ويدل على ذلك: كثرة ما يحصل ذلك في المقدّمات، مع ندرة حصوله في أثناء متن الكتاب، بل من الغريب وُرُوده مُحقَّقًا فيه.

وسبب تقديم هذه الوسيلة على التالية: هو ماتقدم في الوسيلة السابقة، من أن التدخُّل في متن الكتاب من المفترض عدمُ وقوعه، وهذا هو معنى إقدام المحقق على إخراج الكتاب باعتماد نسخةٍ منه. فكيف إذا كان للكتاب نُسَخٌ متعدّدة، اتّفقت في ذلك الموطن الذي سُمِّي فيه الكتاب على لفظٍ واحد؟!

[**الوسيلة الرابعة**]: أن يُسَمَّى الكتاب في طُرَّةِ نسخةٍ خطّيةٍ معتمدة، كالنسخة التي قُرئت على المصنّف، أو القريبة زمنًا منه، أو المقابلة من ناسخ عالم، أو المتداولة بين العلماء قراءةً وتصحيحًا، ونحو ذلك من دلائل الصحّة وأسباب الاعتماد.

فإذا تكرر العنوانُ نفسُه في أكثر من نسخة أصليّة (لا فرعيّة)، كان ذلك في غايةٍ من القوّة، مما يزيد الاطمئنان إلى صحة العنوان.

أمّا إذا كانت النسخة الموجودة للكتاب نسخةً وحيدةً وغير موثَّقة، فيجب تركُها (هي وعنوانها) لفحول التحقيق، يعالجون أدواءَها، ويقيمون أَوَدَها؛ وهم مع ذلك على خطرٍ كبيرٍ، لابد معه من الصدق والتصريح بكل العقبات ومواضع الرِّيبة!!

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها: ما أشرنا إليه آنفًا، من أنّ طُرَرَ الكتب وواجهاتها كثيرًا ما نجد النسّاخين يتساهلون في نقلها حرفيًّا. ولا يخفى ذلك على من له أدنى ممارسةٍ للكتب المخطوطة، ولا على من أحبَّ التثبّت من ذلك بالرجوع إلى عددٍ من مقدّمات التحقيق للكتب التي لها أكثر من نسخة. ثم إن واجهات النسخ كثيرًا ما تصيبها الآفات، لأنها أكثر تعرّضًا لذلك، وهذا يؤدّي إلى استحداث واجهةٍ جديدة، أو تجديد معالم الغلاف الأول؛ وهذا كله لا يجعل للواجهة من القيمة ما للنسخة نفسها.

وغالب ما يحصل من تغيير في واجهات النسخ الخطيّة الموثّقة هو من باب الاختصار أو التسمية بشهرة الكتاب لا باسمه الحقيقي، وكون التغيير بسبب الاختصار أو الاشتهار هو الذي سَهَّل على أولئك العلماء الذين نسخوا أو قابلوا أو قرؤوا تلك النسخة حُصولَ مثل ذلك التغيير، مع عدم جهلهم بالاسم الصحيح للكتاب!! أمّا نحن الآن فما أحوجنا إلى الشرح لا إلى الاختصار! وأمّا شهرة الكُتب فقد أصبحت عندنا هي العناوين المحقّقة للكُتُب! لبُعْدِ عصرنا ولجهلنا!! ثم إن للدقّةِ والتحقُّق فضلاً لا يُنكر على التساهُل والتجوّز.

وسبب تقديم هذه الوسيلة على التالية: هو أن طُرّة الكتاب موضع العنوان، ولهذا فإن وجود العنوان في طرة الكتاب فيه من دلالة صحته ما لا

يوجد في أي موضع آخر. ولولا أن العنوان في هذه الوسيلة ليس بخط المؤلف، مما قد يُطرّق إليه احتمال التغيير كما سبق، لما قدّمنا على هذا العنوان شيئًا.

ومن الأمثلة الغريبة في ذلك، الدالة على مقدار ما يصيب صفحة العنوان من التغيير: ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح)، من اسم كتاب عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، حيث قال: «ثم وجدت بخط مُغُلْطاي، أنه رأى بخط الحافظ أبي محمد المنذري ترجمة كتاب الدارمي بـ (المسند الصحيح الجامع). وليس كما زعم، فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري، وهي أصل سماعنا للكتاب المذكور، والورقة الأولى منه مع عدّة أوراق ليست بخط المنذري، بل هو خط أبي الحسن ابن أبي الحصني، وخطه قريب من خط المنذري، فاشتبه ذلك على مغلطاي، وليس الحصني من أحلاس هذا الفن، حتى يحتج بخطه في ذلك»[1].

وهذا مثال عجيبٌ لهذه الوسيلة ولما يطرأ عليها من الضعف، وإلى ضرورة كون الكاتب لطرة الكتاب المختلَفِ في اسمه من العلماء بفنّ الكتاب، ولا يُكتفى فيه أن يكون عالمًا بغير فنّ ذلك الكتاب!!

[الوسيلة الخامسة]: أن يُسَمّي المؤلِّفُ كتابَه في مصنَّفٍ آخر له. مما يدل على أهمّية الاطلاع على ما يُستطاع من مؤلفات ذلك المؤلف، الذي نُقْدِمُ على تحقيق كتابه وعلى معرفةِ عنوانه الصحيح.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر (١/ ٢٨٠-٢٨١).

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها، هو ضعفُ الموضع الذي سيقت فيه، لأنه موضع إحالةٍ غالبًا، والإحالة يُترخّص فيها، على ما يأتي توجيه سببه.

وسبب تقديمها على الوسيلة التالية: أنها كلامُ المؤلف نفسه، وأين كلامُه وحروفُه في قوّة الدلالة على عنوان كتابه من كلام غيره؟!

ويجب التنبّه في هذه الوسيلة إلى أمرين:

الأول: التيقّن من أن الكتاب الذي سمّاه المؤلف هو نفسه الكتاب الذي أحقّقه؛ إذ لا يقطع بذلك انطباقُ أوتقاربُ موضوع كتابي مع العنوان الذي ذكره المؤلف، لاحتمال أن يكون المؤلف قد كتب غيرمَا كتابٍ عالج فيه قضيةً واحدةً بمناهج ومَنَاحٍ مختلفة.

الثاني: التنبّه إلى السياق الذي ذكر المؤلفُ فيه اسمَ كتابه، وإلى عبارته في ذكر للتسمية. لأنّ غالب الإحالات من المؤلفين لكتبهم لا يُقصد منها إلاّ الدِّلالة، ولا يلزم في سياق الدِّلالة التَّعَنِّي بذكر العنوان كاملاً، بل يكفي ما يفي بالمقصود، والمقصود هنا هو الإحالة، وقد تتمّ الإحالة باللفظ المختصر، أو بالشهرة التي اشتُهر بها الكتاب، أو بالإشارة إلى مضمون الكتاب الذي لا يخفى عنوانُه على القارىء في ظنِّ المصنِّف. وهذا بخلاف ما لو كان السياق سياقَ ترجمةٍ ذاتيّةٍ للمؤلف يذكر فيه ثَبَتًا لمؤلّفاته، مع تطرّق احتمال الاختصار أيضًا حتى في هذا السياق، لكن يزداد هذا الاحتمال ضعفًا لو عرفنا أن منهج المؤلف في هذا الثَّبَت ذِكْرُ الأسماء محقّقةً كاملة، أو من خلال قوله مثلاً في تقديمه لاسم الكتاب «الذي سميته كذا» أو «المعنون

بكذا»، ونحو ذلك من الألفاظ القوية الدلالةِ على إرادة التسمية.

وقد بيّن العلامةُ محمود بن محمد شاكر (ت١٤١٨هـ) في (برنامج طبقات فحول الشعراء) ضَعْفَ هذه الوسيلة، بالنسبة للاسم الوارد على طُرّة الكتاب. وذلك من خلال ضَرْبه للمثالين التاليين:

الأول: كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، الذي أشار ابن قتيبة إليه في كتابه (غريب الحديث) مَرّةً باسم (مشكل القرآن)، ومَرّةً باسم (المشكل)، ومَرّةً باسم (تأويل مشكل القرآن).

والمثال الثاني: كتاب «إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله». لابن قتيبة أيضًا، حيث سمّاه في (غريب الحديث) بـ (إصلاح الغلط) مَرّةً، وبـ (تبيين الغلط) أخرى[1].

[الوسيلة السادسة]: أن يُسمَّى الكتاب في خاتمته، كأن يقال في آخره: «تمَّ كتاب كذا»، أو يُسمَّى في سماعاته، إن كان على النسخة سماعات؛ بشرط ألا تكون تلك الخاتمة أوتلك السماعات بخط المؤلف، لأنها إن كانت بخط المؤلف اعتبرناها داخلة في الوسيلة الثالثة، التي هي: أن يرد اسمُ الكتاب في المتن.

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها، أنّ سياق ذكرها ليس سياق إحالة، الذي يحرصُ المؤلف فيه أن تكون الإحالةُ واضحةً دالةً على المقصود؛ وإنما هو سياقٌ يكفي فيه أدنى إشارة، لأنّ المشار إليه هو الكتاب نفسه الذي خُتم بتلك الخاتمة أو بتلك السماعات. ولذلك كثيرًا ما تخلو

(١) برنامج طبقات فحول الشعراء (١٦٧).

خاتمات الكتب وسماعاتها من ذكر الاسم أصلاً، كأن يُختم الكتابُ بعبارة «تم الكتاب» أو نحوها، وتُكتب السماعاتُ مُقَدَّمةً بنحو عبارة «سمع الجزء» أو «سمع الكتاب».

وهذا العلاّمة أبوفهر محمود بن محمد شاكر (عليه رحمة الله)، لمّا احتُجّ عليه في تسميته لكتاب ابن سلام (طبقات فحول الشعراء) بما جاء في خاتمة النسخة المخطوطة من كتابةِ الناسخ: «تمّ كتاب طبقات الشعراء»: قال في الجواب عن ذلك: «فإن هذه الحجة لا يقول بها إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا. لو قاله أعجمي مستشرق مسكين، لأغضينا له عنها حتى يتعلّم، أمّا أن يقولها الدكتوران. . . فهذا أمرٌ مرفوض. . . ، كلُّ من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربيّة القديمة، يعلم علم اليقين أن هذا مألوفٌ جدًّا في كل الكتب»[١].

وبناءً على هذا المألوف فإنّ الاسم الوارد في السماعات الأكثرُ فيه أن يُختصر، فإن عارضه اسمٌ مُطوّل، نعلم أن ما في السماعات، إنما هو اختصارٌ له، فيكون المطوّلُ أولى بالاعتماد. أمّا إن كان الاسم الذي في السماعات هو المطوّل، فهذا يجعلني أرجِّحُه على اسم آخر مختصر؛ لما ذكرناه، من أن الاختصار في السماعات هو المألوف، وعليه فذاك الاسم المطوّل الذي في السماعات هو أخصر اسمٍ يُمكن أن يكون عنوانًا للكتاب!! فهذا الاسم المطوّل أو أطول منه هو العنوان الصحيح للكتاب، لا ما يكون أقصر منه!!!

هذا مع أن التسمية في هذه الوسيلة قد تقوى جدًّا في حالاتٍ قليلةٍ، في

---

(١) برنامج طبقات فحول الشعراء لمحمود بن محمد شاكر (١٦٥).

مثل ما لو قُدِّمَ اسمُ الكتاب بما الأصل في دلالته إرادةُ ذكر الاسم المحقَّق، مثل ما لو خُتم الكتاب بعبارة: «تم الكتاب المسمَّى بكذا»، أو بعبارة أصرح من ذلك من مثل: «تم الكتاب الذي رقمه المؤلفُ بكذا»، ونحوها؛ وكذا في السماعات. ثم تزداد هذه الوسيلة قوّةً في مثل ما لو كان أحدُ تلك السماعات التي سُمّي الكتاب فيها بأحد تلك العبارات الصريحة سماعًا على المؤلف نفسه، وربّما كتب المؤلفُ عقب السماع تصحيحَه بخط يده.

لكن هذا قليلاً ما يحدث، ولذلك لم أجعله الأصل في مرتبة هذه الوسيلة، لأن الأصل إنّما يُبْنَى على الأغلب وقوعًا.

وسبب تقديم هذه الوسيلة على التالية: أن الكتاب نفسَه هو أحقّ المصادر التي نعرف من خلالها اسمه، وأقربها تناولاً، وأقبحها إغفالاً!

[الوسيلة السابعة]: البحث في كتب الفهارس والبرامج والأثبات والمشيخات[1]؛ لأنها كتبٌ تُعْنَى بذكر أسماء المؤلفات، في سياق عَرْضها لمرويّات صاحب الفهرست أو الثَّبَت.

وتزداد قوّة هذه الوسيلة كلّما تحققت فيها صفتان:

● **الصفة الأولى**: قُرْبُ زمن مؤلف الفهرست أو البرنامج من زمن

---

(١) هذه أسماءٌ لمصنفاتٍ في فنٍّ من فنون العلم، انظر التعريف بها في (كتب الفهارس والبرامج: واقعُها وأهميّتُها): لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار ابن حزم: الرياض. وكتاب فهرس الفهارس والأثبات: لعبدالحي الكتاني ـ باعتناء د.إحسان عباس. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ). دار الغرب الإسلامي: بيروت ـ (١/ ٦٧ـ٧١).

مؤلف الكتاب الذي أحقّقه وأحرّر اسمَ كتابه؛ لأنّ هذا القُرْبَ الزمنيّ يُقلِّلُ من احتمالِ الوقوع في سببٍ للخطأ في عناوين الكُتُب، الذي كثيرًا ما يكون هو داعي حصول الخطأ فيها فعلاً من بعض أهل العلم. ذلك أن الكتاب إذا اشتُهر باسمٍ غير اسمه (عن طريق اختصار العنوان أو غيره)، ثم تداول العلماءُ هذا الكتاب بذلك الاسم المغيَّر، عن طريق نَسْخِه وروايته ودراسته، ثم تطاولت الأزمان على ذلك التداول، وتعاقبت الأجيال عليه = صَعُبَ على مَنْ تأخّر زمنُه من أهل العلم أن يتننبَّهَ إلى خطأ ذلك الاسم، فوقع في خطأ تسميته به[١]! أمّا قُرْبُ الزمن فيُحيلُ في العادة وقوعَ مثل ذلك الخطأ، لمثل ذلك السبب!!

● **الصفة الثانية**: أن يُدْرَس ذلك الفهرست أو الثَبَت، من ناحية ما إذا كان مؤلفُه حريصًا على ذكر أسماء الكتب محرّرةً كاملةً، أم أنه لم يكن حريصًا على ذلك، مكتفيًا بذكر مختصر اسمِه أو شُهرته عن تحرير الاسم وتقييده كاملاً.

وممّا يُسجَّل لكتاب (الفهرست) لابن خَيْر الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، أنه من أوضح الكتب في تحقُّقِ هاتين الصفتين فيه. حيث إنه من أقدم كُتُب الفهارس زمنًا، ثم هو أيضًا من أكثرها عناية بإثبات الاسم الصحيح الكامل للكتاب الذي يذكره؛ كما يثبتُه ما وقفنا عليه من العناوين الصحيحة المُثْبَتَةِ فيه، من مثل: اسم صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وشرح مشكل الآثار للطحاوي، وغيرها.

---

(١) انظر مثالاً لذلك فيما يأتي (٦٢ ـ ٦٣).

وممّا يدل على دقّته في ذلك أيضًا المواضعُ التالية: قَوْلُه: «كتاب المراسيل[١]: لأبي داود، وقد تُضَافُ إلى المؤلّف»[٢]؛ فانظر إلى هذه الدقة الشديدة، بتنبيهه إلى أن الكتاب وإنْ كان اسمُه (المراسيل) إلاَّ أنه ربّما حُذفت منه الألف واللام وأُضيف إلى اسم مؤلفه فسُمّي (مراسيل أبي داود)!! ولمّا ذكر كتابَ النسائي (المجتبى)، خشي من تصحيفه، فقيّده باللفظ، فقال: «بالباء»[٣]، حتى لا يُظَن أنه (المجتنى) بالنون!! وفعلَ كذلك أيضًا عند ذكره لكتاب قاسم بن أصبغ القرطبي (ت٣٤٠هـ)، فقال في تسميته: «المجتنى: بالنون»[٤]!! وهكذا يُثبت لنا ابن خير أنه حريصٌ غاية الحرص على تجويد أسماء الكتب التي يذكرها.

أما سبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها: فلأن اختصارَ أسماء الكتب أو الاقتصارَ على ألقاب شُهرتها شائعٌ كثيرٌ فيها، إضافةً إلى تأخّر زمن مؤلّفيها في الغالب، حيث إن نَمَطَ التأليف على (البرامج) و(الأثبات) ليس من أنماط التأليف الأولى في تاريخ الحضارة الإسلامية.

وسبب تقديمها على الوسيلة التالية: أن هذه الكتب مصنَّفَةٌ لتعداد

---

(١) في المطبوع: (المراسل) بحذف الياء بعد السين، ومع صحّة هذا اللفظ لغةً، فلا أحسبه إلا خطأً مطبعيًا، لأنه مخالف لتسمية المؤلف لكتابه، كما جاء على مخطوطته ـ المراسيل لأبي داود، بتحقيق الأرناؤوط (٦٥)، وكما سمّاه أبوداود في رسالته إلى أهل مكة ـ بتحقيق عبدالفتاح أبوغدّة ـ (٥٢).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي ـ تحقيق فرنشكة قداره زيدين. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار الآفاق الجديدة: بيروت ـ (١٠٨).

(٣) فهرسة ابن خير (١١٦).

(٤) فهرسة ابن خير (١٢٥).

أسماء الكُتُب، وتخصُّصُها في هذا المجال يجعل وُرودَ الاسم الصحيح فيها أحرى من الوسيلة التالية. هذا بالإضافة إلى أن تخصُّصَها ذاك يجعل الانتقال منها إلى غيرها خلافًا للأَوْلى، لأنّها مظنّةٌ أقوى لما نبحث عنه.

[الوسيلة الثامنة]: استيعابُ النظر في ترجمة مؤلّف الكتاب الذي أحقّقه، عند جميع مَنْ تَرْجَمَ له من أصحاب كتب التراجم. حيث إن كثيرًا من مؤلّفي التواريخ والطبقات وغيرها من كتب التراجم يعتنون بذكر أسماء مؤلفات المترجمين، إمّا على سبيل الاكتفاء بالمشهور منها، أو على سبيل الاستيعاب لها. وأخص بالذكر من بين كتب التراجم: تلك الكتب التي خصّها مؤلفوها بالترجمة لأحد الأعلام؛ لِمَا تتميّز به من الاستيعاب بالنسبة لغيرها.

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها: تقدّم في ذكر سبب تقديم سابقتها عليها!

أمّا سبب تقديمها على الوسيلة التالية: فإضافةً إلى كونها مظنّةً أقوى من التالية وأيسرَ انتفاعًا، فهي أيضًا أولى من التالية في صحّة عناوين الكتب الواردة باستخدامها، أو أقرب إلى الصحّة في أقل تقدير. ذلك لأن سياق ذكر اسم الكتاب في الترجمة ليس فيه ما يُوضِّحُ موضوعَ الكتاب والمقصودَ به إلا ذلك الاسم، لذلك فمن الواجب تسميته بما يتضح معه المقصود؛ أمّا سياق الوسيلة التالية ـ الذي هو سياق عزو وإحالة ـ فإنه سياقٌ يتكلّم عن موضوع الكتاب (أو موضوع فيه)، لذلك فإن في السياق ما يُعين على معرفة المقصود، مما يُبيح للمؤلف أن يترخّص أكثر في تسمية الكتاب.

[الوسيلة التاسعة]: الاطلاعُ الواسع على المكتبة الإسلاميّة بعامّة، وعلى

كُتب ذلك الفنّ الذي أحقق أحد كتبه المتخصّصة فيه بخاصّة؛ بشرط أن تكون تلك الكتب التي أُراجعُها أُلِّفت بعد زمن الكتاب الذي أُحقّقه. فقد يذكر أحدُ المؤلفين اسمَ الكتاب الذي أحرّر اسمَه، لكونه أحد مصادره التي استفاد منها.

ولا شكَّ أن هذه الطريقة مع ضعفها في الدلالة على الاسم الصحيح (كما يأتي بيانه)، فهي أيضًا عَسِرةُ الإفادة؛ ولذلك يقلّ الانتفاع بها والاعتماد عليها.

غير أن هناك طرقًا تيسِّرُ الانتفاع بهذه الوسيلة، وهي:

● **الأولى**: الكشّافات (الفهارس) التي يصنعُها المحقّقون لبيان أسماء الكتب أو أسماء المؤلفين الواردة في متن الكتاب الذي يحققونه.

● **الثانية**: كُتُبُ الموارد والمصادر الحديثة، التي ألّفها بعضُ المعاصرين في مجال دراسة موارد أحد المصنفات القديمة الأصيلة. من أمثال كتاب (موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد): للدكتور أكرم ضياء العمري، وكتاب (ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة): لشاكر محمود عبدالمنعم، وكتاب (معجم المصنفات الواردة في فتح الباري): لمشهور حسن سلمان ورائد صبري.

● **الثالثة**: من خلال قراءة كتب الفن الذي كُتب فيه الكتاب الذي أدرسه، وخاصةً تلك الكتبُ التي تقترب كثيرًا من موضوع الكتاب المدروس. بل إن هذه القراءة واجبٌ على المحقّق القيام به، لا لمعرفة العنوان الصحيح فقط، ولكن لأن التحقيق الجيّدَ لا يصدرُ إلا عمَّن كان متقنًا لذلك العلم الذي يخدمه ذلك الكتاب الذي يحققه.

● **الرابعة**: من خلال سؤال أهل الاطلاع الواسع والمعرفة الدقيقة بالعلوم الإسلاميّة من أهل العلم. عسى أن تكون هذه الوسيلة سببًا للتواصُل العلميّ (أو قُل: لتلقيح الفهوم وتنقيح الأنظار)! فما أعظم بركة التواصل العلمي بين أهل العلم وطلبته! وما أمحق القطيعة العلمية التي نعيشها!!

وسبب تأخير هذه الوسيلة عن سابقتها: مع صعوبة الاستفادة منها، أنها أضعف الوسائل إلزامًا لذاكر العنوان أن يكون عنوانًا صحيحًا كاملاً، وإنما يُكتفى بأدنى إشارة وأسرع إلماحة، اكتفاءً بدلالة السياق على مضمون الكتاب وعنوانه، ولأن الغرض من ذكر الاسم هو الإحالة فقط.

وسبب تقديم هذه الوسيلة على الوسيلة التالية: أنها آخر الوسائل التي يُعتمد فيها على معرفة العنوان من خلال النقل، لا من خلال العقل، والنقل مقدّمٌ على العقل مطلقًا!! وقد سبق أن عنوان الكتاب لا علاقة له بالمنطق السليم، إذا كان مؤلفه رضي له عنوانًا لا يوافق المنطق السليم!!!

[الوسيلة العاشرة]: التذوّقُ الدقيقُ لأسلوب المؤلف الكتابي، والمعرفة بالخصائص الأدبيّة في عصر المؤلف، ومطابقة ذلك على مضمون الكتاب وموضوعه. أو هي بعبارة مختصرة: تحكيم العلم والعقل في معرفة العنوان الصحيح.

وهذه الوسيلة هي آخر ما أعرفه من وسائل موصِّلةٍ لمعرفة العنوان الصحيح.

وسبب تأخيرها: أنها في الحقيقة الوسيلة الصحيحة لوضع العنوان من قِبَلِ المؤلِّف، لا لمعرفة العنوان الصحيح في الكتاب المحقَّق!! فهي تدخّلٌ

صارخٌ من المحقِّق فيما لا يحق له، لولا الحاجةُ إليها في بعض الأحايين.

إنّها وسيلةٌ صحيحةٌ لمعرفة العنوان الصحيح إذا استُخدمت في موضعها مع الحذر الشديد، و(موضعُها) هو أنها أضعف وسائل معرفة العنوان الصحيح في الدلالة عليه، و(الحذر الشديد) هو العلم الدقيق والتمعُّنُ المتدبّر في استنباط الأسلوب الذي كتب المؤلفُ به كتابَه، وموازنة ذلك بمضمون الكتاب العامّ والخاص؛ حتى أستطيع من خلال ذلك أن أظنّ أني لو وضعتُ عنوانًا من قِبَل نفسي لوافقت حروفُهُ حروفَ العنوان الذي وضعه المؤلّف!! فكيف إذا كان عندي أكثر من عنوان منقولٍ بوسائل متكافئة الدلالة على صحتها، فتأتي هذه الوسيلة حينها مرجِّحًا صحيحًا لأحد تلك العناوين.

وعليه: فلا يُلجأ لهذه الوسيلة إلا في حالتين:

- **الأولى**: عدم وقوفي على عنوانٍ للكتاب البتة، ولا بأي وسيلةٍ سابقةٍ.

- **الثانية**: عند الترجيح بين عناوين جاءت ببعض الوسائل السابقة، فتكون هذه الوسيلة مرجِّحًا من بين المرجّحات، أو قُلْ: وسيلة من بين الوسائل.

ومن أمثلة ذلكم: أني قد أَرُدُّ عنوانًا مسجوعَ المقاطع في مقابل آخر غير مسجوع، إذا كان مؤلفُ الكتاب من أئمة القرن الثاني الهجري أو الثالث؛ لمجرّد كون العنوان مسجوعًا؛ في حين أني أعكس الترجيح مع كتاب للسيوطي (ت٩١١هـ) مثلاً، فأُقدّم العنوان المسجوع على العنوان غير

المسجوع له؛ وسيأتي أمثلةٌ لذلك[١].

وقد تنبّه لذلك بعض المحققين؛ فلمّا طُبع كتاب (الكلام على مسألة السماع) لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، بهذا العنوان[٢]. صدرت بعده طبعة أخرى له، بتحقيق الأستاذ ربيع أحمد خلف، بعنوان: (كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء)، وقال في بيان سبب اختياره لهذا العنوان:

«**الأول**: أن الذي ذكر هذا الاسم هو الصفدي تلميذ الإمام ابن القيّم، فالراجح أنه قد اطلع من شيخه على هذا الاسم.

الثاني: أن ابن القيّم (رحمه الله) كثيرًا ما يجنح عند تسمية مؤلفاته إلى تلك الأسماء المشتملة على سجع، فهو الذي سمى تلك الكتب بهذه الأسماء: (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح)، و(إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان)...»[٣].

وبعد سَرْد هذه الوسائل إلى معرفة العنوان الصحيح للكتاب، مُرتِّبًا لها من الأقوى إلى الأضعف، مبيّنًا أسباب تقوية كل وسيلة على التي تليها = أختم ذلك بالتنبيه المهم الآتي:

أن هذه الوسائل إنما رُتِّبت على هذه المراتب بناءً على الأكثر وقوعًا،

---

(١) انظر ما يأتي (٧٩ ـ ٨٠).

(٢) الكلام على مسألة السماع: لابن قيم الجوزية. تحقيق راشد بن عبدالعزيز الحمد. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار العاصمة: الرياض.

(٣) كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء: لابن قيم الجوزية ـ تحقيق: ربيع أحمد خلف. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار الجيل: بيروت ـ (مقدمة المحقق: ٨).

وإلا فقد يعرِضُ للمفوق ما يجعله فائقًا. وقد أشرنا في أكثر من موضع سابق إلى بعض تلك العوارض، التي قد تجعل الوسيلة الدنيا مقدّمة على الوسيلة العليا.

ثم قد نقف على أكثر من عنوان للكتاب بأكثر من وسيلة، وتجتمع ثلاث وسائل دُنْيا (مثلاً) على عنوان، وتنفرد الوسيلة الثانية أو الثالثة بعنوانٍ آخر، فقد يترجح عندي العنوان الذي جاءت به الوسائل الثلاث، لتتابعها على عنوان واحد، وقد لا يحصل ذلك!

إذن فالغرض من هذه الوسائل لا أن تكون حدودًا لا تُتَجاوز، ولكن من أجل أن تكون مرجّحات، بناءً على مناحي قوّتها وأسباب ضعفها؛ ومن أجل أن تتضح بذلك أصول الترجيح الصحيح.

وقد أكّدنا فيما سبق على وجود سببٍ كثير الوقوع يؤدّي إلى الخطأ في العنوان الصحيح، وهو الاختصار أو الاكتفاء باسم الشهرة. وقد بيّنا أنّ كثرة وقوع هذا الأمر في عناوين الكُتُب يكاد يجعل العنوان المطوّل الذي جاءت به إحدى الوسائل مقدَّمًا على العنوان المختصر مطلقًا، لولا حصول عكس ذلك في مرات قليلة، بأن يكون العنوان المختصر أولى بالاعتماد من العنوان المختصر. لكنّنا نستفيد من هذا الملحظ أن نجعل الطول في العنوان قرينة على تصويبه وأنه أرجح من الاختصار فيه. ويؤكّد هذا الملحظ ملحظٌ آخر، وهو أن الاختصار ليس تقوُّلاً ولا تزيُّدًا على المؤلف، ولكن الزيادة في العنوان التي ليست منه فيها تقوُّلٌ غير مقبول، إلا على إرادة الوَصْفِ أو الثناء على الكتاب، فيما إذا كانت الزيادة وصفًا أو ثناءً.

أمثلة للأخطاء الواقعة في عناوين الكتب

انتهينا فيما سبق من بيان الوسائل الصحيحة المبلّغة إلى معرفة العنوان الصحيح، وسنبدأ الآن في التنبيه على أخطاء عناوين بعض الكتب، وبيان صوابها، ممّا نبَّه عليه أحدُ أهل العلم قبلي، أو ممّا هداني إليه البحث بفضل الله تعالى ومنّته.

والغرض من ذكر هذه الأخطاء ليس تتبع العورات؛ وإنما هو تصويب الأخطاء، وبيان فضل العنوان الصحيح على غيره، والتنبيه على أسباب الخطأ؛ عَسَى أن تُتَدَارك تلك الكتب بالتصويب من محققيها.

وشرطي في العناوين التي أصوّبها هو أن تكون عناوين لم يُطبع الكتابُ باعتمادها من قبل (حسب اطلاعي)، أو طُبع به لكن لم يشتهر الكتابُ باسمه الصحيح لغلبة الطبعة ذات العنوان الخطأ في تداول طلبة العلم لها، وربما ذكرت ما هو بخلاف ذلك إذا صدر الخطأ من محقِّق له وزنُه! أمّا سُرَّاقُ الكتب، والمتاجرون بالعلم المتلاعبون بالكتب وأسمائها، والذين يجتزئون بعضَ كتابٍ ويُسمّونه من عند أنفسهم للتغرير بالقاري = فهؤلاء لهم بابٌ آخر؛ أرجو أن تقوم به الحكومات الإسلامية، بتأديبهم والضرب على أيديهم، ليتركوا عبثهم وتخريبهم لتراثنا.

وإليك سياق هذه العناوين، مُبْتَدِئًا بالعنوان الخطأ ومعنونًا به:

١ـ (صحيح البخاري):

حقق الشيخ عبدالفتاح أبوغُدّة (ت١٤١٨هـ) اسمَ صحيح البخاري، ضمن جزءٍ خصّه لهذا الموضوع سمّاه: (تحقيق اسمي الصحيحين، واسم جامع الترمذي) فتوصل إلى ما أثبتَهُ بالأدلة الصحيحة، أن عنوان صحيح البخاري الكامل/هو: (الجامعُ المُسْنَدُ الصحيحُ المُخْتَصَرُ من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِهِ وأيّامه)[1].

فأروني طبعة من طبعات هذا الكتاب العظيم كُتِبَ على غلافها هذا العنوان الجليل!

أمّا فوائد هذا العنوان؛ ففي غاية الأهميّة، لأنّ هذا العنوان قد تضمّن الأُسس العُظمى التي بنى عليها البخاريُّ كتابَه، مما لا نجده إلا في هذا العنوان، لخُلوِّ صحيح البخاري من مقدّمة تُبِينُ عن منهجه فيه!!

* فقوله (الجامع)، يعلن عن شُموله لأبواب العلم، وأنه غير مقتصر على ما يدل عليه اسمُ (السنن)، من أن جُلَّ عناية مصنِّف (السنن) بأحاديث الأحكام.

* و(المسنَدُ): هو مرفوعُ صحابي بسندٍ ظاهره الاتصال[2]. ولهذا اللفظ من الفوائد شيءٌ كثيرٌ، لكني أَختار أدقَّها:

---

(١) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي: لعبدالفتاح أبوغدّة ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) ـ (٩ـ٣٢).

(٢) هذا تعريف الحافظ ابن حجر لـ (المسند) في: نزهة النظر ـ تحقيق نور الدين عتر. الطبعة الثانية (١٤١٤هـ). دار الخير: بيروت ـ (١١٢).

فمن مسائل (الحديث الصحيح) في كتب علوم الحديث: بيانُ أولِ من صنّف في (الصحيح) المجرّد. فلمّا ذكر ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) أن البخاريّ هو أول من جمع أحاديث صحيحةً مجرّدة ممّا سواها[١]، اعتُرِضَ عليه بـ (الموطأ) للإمام مالك (ت١٧٩هـ)، وقيل في تقرير هذا الاعتراض: إن قيل إن في (الموطأ) مراسيل وبلاغات، قلنا: إن في صحيح البخاري معلّقات أيضًا[٢]. وأجاب الأئمةُ عن هذا الاعتراض بأكثر من جواب[٣]، وأنصع الأجوبة حجةً هو أن يقال: إن البخاري بتسميته لكتابه (المسند) بيّن أن شَرْطَ الصحّة شرطٌ في الأحاديث المسندة وحدها، دون المعلّقة، فالمعلقات خارجةٌ عن شرط الصحيح عند البخاري. أمّا الإمام مالك فالمراسيل والبلاغات التي في الموطأ عنده صحيحة، كما ذكروا ذلك عنه.

وفائدةٌ أخرى مأخوذة من ذيل السابقة، هو أنّ رجال تعاليق البخاري لا يلزم أن يكونوا على شرط رجال الصحيحِ المسندِ في كتابه.

* وقوله (الصحيح) أذانٌ باشتراطه الصِّحَّة في كتابه، لا أنّ وَصْفَه بالصحيح كان استنباطًا من تصرّفه في كتابه.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ـ تحقيق نور الدين عتر. الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ). دار الفكر: دمشق ـ (١٧).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر (١/ ٢٧٦ـ٢٧٩)، وفتح المغيث للسخاوي ـ تحقيق علي حسين علي (١/ ٢٨)، وتدريب الراوي للسيوطي ـ تحقيق نظر الفاريابي. الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ). مكتبة الكوثر: الرياض ـ (١/ ٩٥)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٣٨ـ٣٩).

(٣) انظر المصادر السابقة.

* وقوله (المختصر): فيه ردٌّ على مَنْ زعم أن اقتصارَ البخاري على ما اقتصر عليه من الحديث الصحيح يُطَرِّقُ لأهل البدع ادّعاءَ أنه لا يصح عند أهل الحديث إلا ذلك العدد الذي أخرجه البخاري؛ فهذا البخاري يردّ على ادعائهم، بوَسْمِ كتابه بأنه مختصر.

وفائدةٌ أخرى: تُقْفِلُ بابَ الإلزام للبخاري بإخراج كل صحيح على شرطه، فإن البخاري صرّح بأنه لم يستوعب ولم يقصد الاستيعاب، وذلك بتسميته كتابه (المختصر).

٢ - (صحيح مسلم).

حقق الشيخ عبدالفتاح أبوغدّة في كتابه المذكور آنفًا أن اسمَ صحيح مسلم هو: (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ).

وقد طُبع كتاب الإمام مسلم طبعاتٍ كثيرةً، ليس في واحدةٍ منها هذا الاسمُ الصحيح لكتابه؛ بل سُمّي كتابه هذا باسم كتابٍ آخر له مفقود، وهو كتاب (الجامع)!

ومن فوائد هذه التسمية، ممّا لم نذكر مثلَه في اسم صحيح البخاري:

* (المسند): اسمٌ أُطلق على كتب رُتِّبت أحاديثُها على أسماء رواتها من الصحابة، فإطلاق هذا الاسم على صحيح مسلم يدل على أنه لا يلزم من هذا الاسم التزامُ ذلك الترتيب، ويمكن أن يكون الكتاب (مسندًا) ومرتَّبًا أيضًا على أبواب الفقه. وهذه الفائدة سوف تنفعنا مع اسم كتابٍ آخر، هو المشهور بـ (سنن الدارمي).

* وَقَوْلُهُ (بنقل العدل عن العدل): تؤكد هذه العبارة صحّةَ الاستدلال لعدالة الراوي بمجرّد إخراج مسلمٍ له، سواء أكان من رواة الأصول، أو من رواة المتابعات والشواهد! أمّا رواة الأصول فلا خلاف فيهم أنّهم ثقات عند مسلم، وأمّا رواة المتابعات والشواهد فتدل هذه التسمية أنهم لا ينزلون عن مرتبة القبول (ولو في أدنى مراتب الحُسْن) عند مسلم بحالٍ من الأحوال.

واقتصار الإمام مسلم بوصف (العدل) دون (الثقة)، يدل على أن المحدّثين إذا وصفوا الراوي بأنه عَدْل، فالأصل أنهم يقصدون بذلك أنه اجتمعت فيه العدالة في الدين والعدالة في الرواية، أي أنه ثقةٌ: عدلٌ ضابط. وهذا يعني أن العدل في إطلاق المحدّثين هو العدل في الرواية، والعدل في الرواية هو الثقة. وهذا التقرير الذي استفدناه من اسم كتاب مسلم (ومن غيره)[1] خلافُ ما قرره السخاوي (ت٩٠٢هـ) في (فتح المغيث)، حيث ادّعَى أن الوصف بالعدالة لا يكفي، لاحتمال أن يكون الرجلُ عدلاً في دينه لكنه ضعيفٌ في حفظه وضبطه[2].

ومن فوائد هذا العنوان أيضًا: أنك إذا وقفتَ في أسماء مؤلفات الإمام مسلم على كتاب باسم (الجامع)، فاعلم أنه غير صحيحه المعروف، لأن

(١) يقول ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (٦)، عند بيانه لطبقات الرواة: «ويُعرفَ من كان منهم: عدلاً في نفسه، من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه = فهؤلاء هم أهل العدالة». وانظر نحوها (ص١٠).
وقال ابن حبان في مقدّمة الصحيح (الإحسان ١/ ١٥٢): «وليس كُلُّ مُعَدِّلٍ يعرف صناعة الحديث حتى يعدِّل العدل على الحقيقة: في الرواية والدِّين معًا».

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ١١١-١١٢).

صحيحه لم يسمه مسلمٌ بـ (الجامع). فالجامع إذن كتابٌ آخر للإمام مسلم، كما حقق ذلك عبدالفتاح أبوغدّة[1].

٣ـ (جامع الترمذي) أو (سنن الترمذي).

والكتاب الثالث الذي حقق عبدالفتاح أبوغدّة اسمَه في كتابه المذكور آنفًا هو كتاب الترمذي، فبيّن بالأدلّة الواضحات أن اسمه هو (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل)[2].

وقد طُبع كتاب الترمذي طبعاتٍ متعدّدة، ولم تأتِ إحدى طبعاته بهذا العنوان الصحيح!! بل أشهر طبعاته التي بتحقيق العلامة المحدّث أحمد بن محمد شاكر (ت١٣٧٧هـ)، كُتب على غلافها: (الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي).

وهذه التسمية خطأٌ محض، لا هي عنوان الكتاب الصحيح، ولا هي مطابقة لمضمون الكتاب ومنهجه. بخلاف العنوان الصحيح ذاك، الذي هو من أوضح الأمثلة على أنّ العنوانَ الذي وضعه المؤلفُ أَقْدَرُ عنوانٍ على وَصْفِ الكتاب وصفًا دقيقًا معبِّرًا في كلماتٍ يسيرات.

قلت هذا، ثم طُبع كتاب الترمذي طبعةً جديدةً، بعنوان (الجامع الكبير)!! فالترمذي يُسمِّي كتابه (الجامع المختصر)، والمحقق يسميه (الكبير)!!!

---

(١) تحقيق اسمي الصحيحين: لأبي غدّة (٤٧).
(٢) تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي (٥٣ـ٦٥).

٤ ـ (**سنن النسائي الصغرى**).

طُبع هذا الأصل العظيم عدّة طبعات، وليس عليها اسمه الصحيح!

والذي ظهر لي أن اسمه الصحيح هو: (المجتبى من السنن المسندة).

وأدلة ذلك ما يلي:

أولاً: جاء في السنن الصغرى (المطبوعة) التبويبُ التالي: «ما جاء في كتاب القصاص من (المجتبى) مما ليس في (السنن)...»[(١)]. وهذا صريحٌ من النسائي أو من راوي سننه ابنِ السُّنِّي أن (المجتبى) هو (السنن الصغرى) المختصر (في غالبه) من (السنن المسندة) المشهور بـ(السنن الكبرى).

ثانيًا: سمّاه النسائي نفسه خارج (السنن) بـ(المجتبى)، فقد نقل الحافظ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح)، والسخاوي في (القول المعتبر بختم النسائي رواية ابن الأحمر)، والسيوطي في مقدّمة (زهر الربى): ما يلي: «قال محمد بن معاوية الأحمر ـ الراوي عن النسائي ـ ما معناه: قال النسائي: كتاب (السنن) كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علّته. والمنتخَبُ منه المسمّى بـ(المجتبى) صحيحٌ كلّه»[(٢)].

---

(١) السنن الصغرى للنسائي ـ اعتنى به عبدالفتاح أبوغدّة ـ (٨/ ٦٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٨٤)، والقول المعتبر للسخاوي ـ مخطوط بمكتبة الحرم المكي، ضمن مجموع ـ (ق٣٣)، وزهر الربى على المجتبى للسيوطي ـ مطبوع بحاشية السنن ـ (١/ ٥). وقد وقع تحريف في مخطوط القول المعتبر، فجاءت العبارة هكذا: «والمنتخب المسمى بالمنتخب...»!

ثالثًا: سمّاه ابن خير الإشبيلي في فهرسته: «كتاب المجتبى ـ بالباء ـ في السنن المسندة»[١]. وحرف (في)، لا قوّة لمعناه هنا، وأصحّ منه (من)، كما يأتي نقله، ولا أحسب هذا إلا خطأً مطبعيًّا.

رابعًا: سمّاه ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في مقدّمة (جامع الأصول) بـ (المجتبى من السنن)[٢].

خامسًا: سمّاه السخاوي في (بغية الراغب المتمنِّي) نقلاً عن ابن الأثير بـ (المجتبى من السنن)[٣]، واختصر الاسم في موطن آخر من الكتاب فسمّاه (المجتبى)[٤].

سادسًا: وسمّاه السيوطي بـ (المجتبى)، عندما بَنَى اسمَ شَرْحِهِ له على هذا الاسم، حيث سمّاه (زهر الرُّبَى على المجتبى)[٥].

وأمّا تسميته بـ (السنن)، فالظاهر أنه اختصار من اسمه (المجتبى من السنن). وأمّا تسميته بـ (السنن الصغرى)، فهو مع اختصاره أُضيف فيه وَصْفُ (السنن) بأنها (الصغرى) تمييزًا لها عن (السنن الكبرى) للنسائي.

بقي أن أُشير إلى أنه جاءت تسمية كتاب النسائي بغير ذلك على نسخةٍ

---

(١) فهرست ابن خير (١١٦).

(٢) جامع الأصول: لابن الأثير ـ تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ). مكتبة الحلواني والملاح ودار البيان: دمشق ـ (١/ ١٩٧).

(٣) بغية الراغب المتمني: للسخاوي ـ تحقيق د.عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة العبيكان: الرياض ـ (٥٣).

(٤) بغية الراغب المتمني: للسخاوي (٥٢).

(٥) سنن النسائي ـ حاشيته الأولى ـ (١/ ٢).

قديمة، عليها سماعات بين سنة (٥٣٠هـ) وسنة (٥٦١هـ)؛ حيث سُمّي الكتاب في هذه النسخة بـ (السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ).

٥ ـ (سنن ابن ماجه) و(سنن المصطفى ﷺ).

طُبع هذا الكتاب طبعات متعدّدة بالعنوان الأول، وطبع مع حاشية السندي بالعنوان الثاني.

وصواب اسم الكتاب هو: (السنن)، كما في ترجمة ابن ماجه[١]، وكما في النسخة القديمة الموثّقة التي اعتمدها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه للكتاب، والتي وضع نماذج منها في مقدّمة تحقيقه[٢].

إلا أن الدكتور الأعظمي، وقبله محمد فؤاد عبدالباقي (ت١٣٨٨هـ)، حذفا الألف واللام التي للتعريف من كلمة (السنن)، وأضافا الكلمة إلى ابن ماجه، هكذا (سنن ابن ماجه). وكان الأولىٰ عدمُ حذف شيءٍ من الكلمة، التزامًا بالعنوان الصحيح.

ولستُ أُهَوِّلُ هذا التصرُّف منهما، لكني أقول: إنه خلاف الصواب. فأين فضيلة هذا العنوان (السنن)، من هذا العنوان (سنن ابن ماجه)؟! (السنن) بلامها التي للعهد الذهني العائد إلى النبي ﷺ، و(سنن ابن ماجه)

---

(١) انظر: التدوين في أخبار قزوين: للرافعي ـ تحقيق عزيز الله العطاردي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). المطبعة العزيزية: الهند ـ (٢/ ٤٩)، وتهذيب الكمال: للمزي ـ تحقيق بشار عواد معروف. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)، مؤسسة الرسالة: بيروت ـ (٢٧/ ٤٠ـ٤٢)، مع حاشية تحقيقه.

(٢) سنن ابن ماجه ـ تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ). شركة الطباعة العربية السعودية: الرياض ـ (١/ ٤١، ٤٦).

وما تُفقده هذه الإضافة إلى (ابن ماجه) من جلالة ذلك العهد الذهني وَوَقْعِهِ في النفوس!! وأحسب ابن ماجه لو كان حيًّا لأزعجه هذا التدخُّل الذي نُراه نحن طفيفًا!!

٦ـ (التاريخ الصغير): للبخاري.

طُبِعَ هذا الكتاب بهذا العنوان غير طبعة، والصواب أنه (التاريخ الأوسط): للبخاري.

ذكر ذلك ودلَّل عليه أبوعبدالله محمود بن محمد الحدّاد في (فهرس مصنفات البخاري)[1].

وأمّا ما ذكره محمد عوّامة في تعليقاته على (الكاشف) للذهبي، من أن التاريخ الأوسط للبخاري ليس هو المطبوع باسم الصغير، مستدلاً على ذلك بوقوفه على نقول من التاريخ الأوسط غير موجودةٍ في المطبوع باسم الصغير[2]؛ فهو قول فيه نظر واستدلالٌ لا يَقْوَى على ردّ أدلّة الحداد، خاصة مع ورود احتمال وجود سقطٍ من المطبوعة، التي امتلأت بالتحريفات أيضًا!

قلتُ هذا، وبعده بزمن طُبع (التاريخ الأوسط) للبخاري الطبعة التالي ذكرها، ووجدتُ فيها تلك النُّقُول الساقطة من الطبعة السابقة، فانتفت شُبهة محمد عوامة.

---

(١) فهرس مصنفات البخاري: إشراف محمود الحداد ـ الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة، الرياض ـ (٢٨ـ٢٩).

(٢) انظر الكاشف: للذهبي ـ تحقيق محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن: جدّة ـ (٢/ ٣٢٩، ٥٢٤).

فقد طُبع (التاريخ الأوسط) للبخاري مؤخّرًا بهذا العنوان، بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان[١].

لكني فوجئتُ أنه اعتمد في تحقيقه نسختين خطيتين، واتّخذ واحدةً منها أصلاً، وحُقّ له؛ فهذه النسخة التي اتخذها أصلاً قديمةٌ جدًّا، ترقى إلى أوائل القرن الرابع الهجري، وكما يقول المحقق: «ليس بينها وبين وفاة الإمام البخاري إلا ما يقارب السبعين عامًا»[٢]. لكن المستغرب أن هذه النسخة الغايةَ في النفاسة لم يَرِد فيها تسمية الكتاب بـ (التاريخ الأوسط)، وإنّما ورد على غلافها تسميته بـ (التاريخ) فقط دون أي وَصْف[٣]!!

نَعْم، اشتهر هذا الكتاب بوصفه بـ (الأوسط)! ونعم، وَجَدَ المحقّقُ هذا العنوان على نسخةٍ أخرى مجهولة الرواية والتاريخ[٤]!

لكني أستبعد أن يُسمِّي البخاري كُتُبَه الثلاثة بـ (التاريخ الكبير) و(التاريخ الأوسط) و(التاريخ الصغير)؛ وكأنه من يوم أن صنّف أحدَها كان قد خطَّطَ لتصنيف بقيتها بأحجامها المعروفة التي تؤهِّلها لهذا الوصف في كل واحد منها!!! فكأنه من يوم أن صنف (التاريخ الكبير) وصفه بذلك لأنه كان ينوي أن يختصره في (الأوسط)، وسَمَّى (الأوسط) بذلك لأنه من يوم أن صنَّفه كان ينوي أن يُصنِّف (الصغير)!!!

---

(١) التاريخ الأوسط: للبخاري. تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الصميعي: الرياض.
(٢) التاريخ الأوسط: للبخاري. مقدّمة تحقيقه للحيدان (١/ ٦٥).
(٣) التاريخ الأوسط: للبخاري (نماذج المخطوطات).
(٤) التاريخ الأوسط (نماذج المخطوطات).

ولا أكاد أشك أن هذا الوصف بالكبر والتوسّط والصغر ليس من عنوان الكتاب، ولكنه وصفٌ أُطلق على هذه الكتب للتمييز بينها!!

فلمّا وَجَدْتُ ذلك العنوان: (التاريخ) على صفحة غلاف تلك المخطوطة النفيسة؛ زادت ثقتي بذلك الاستبعاد.

على أنه قد ورد في أوّل (التاريخ الأوسط) ما ظاهره أنه هو العنوان الكامل لـ (التاريخ الأوسط)، وهو عنوانٌ مُطوَّل، ما أشبهه وأولاه بعناوين أئمة الحديث في عصر البخاري. هذا مع كونه من كلام البخاري قطعًا؛ لأنه في متن الكتاب، فليس من تصرُّفِ ناسخ ولا من اختصاره!!

وهذا هو العنوان بحروفه: (كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ، والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم ووفاتهم، وبعض نسبهم وكُناهم، ومن يُرغب عن حديثه)[1].

وبناءً على هذه الملاحظات، فنحن في حاجةٍ إلى تحرير أسماء مؤلفات الإمام البخاري الثلاثة: (التاريخ الكبير) و(الأوسط) و(الصغير).

ويؤكد ظنّي بأن هذه الأوصاف ليست من البخاري في صُلْب عنوان كتابه، وإنما هي أوصافٌ أُطلقت على الكتب باعتبار فُروق أحجامها، للتمييز بينها عند ذكرها أو العزو إليها = الخلافُ الواقعُ في (التاريخ الصغير) للبخاري. حيث يقول ابنُ خير في فهرسته: «كتاب الضعفاء والمتروكين: للبخاري، وهو التاريخ الصغير له»[2]. في حين يقول الرُّوْدَاني (ت١٠٤٩هـ)

---

(١) التاريخ الأوسط (١/ ٦٨).

(٢) فهرست ابن خير (٢٠٦).

في كتابه (صلة الخلف): «كتاب التاريخ الصغير . . . وهذا التاريخ خاصٌّ بالصحابة، وهو أول مصنّفٍ في ذلك»[١]. في حين أن الحافظ يفرّق بين (التاريخ الأوسط) و(التاريخ الصغير) و(الصحابة) و(الضعفاء)، ويعتبرها كُتُبًا مختلفة للبخاري[٢]، وقد وقف عليها جميعًا إلا (الصحابة) كما صرّح هو بذلك[٣].

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف: للرُّوْدَاني - تحقيق محمد حجي - الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الغرب الإسلامي: بيروت - (١٥٥).

(٢) انظر: هدي الساري: لابن حجر - طبعة دار الريّان - (٥١٦-٥١٧)، والمعجم المفهرس: لابن حجر - تحقيق محمود شكور المياديني. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت - (١٦٦).

وقد جمع مشهور حسن سلمان ورائد صبري بعض المواطن التي أحال فيها إلى التاريخ الصغير، ضمن كتابيهما: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار الهجرة: الثقبة - (٩٩).

وقد اتّضح لي من خلال مراجعة تلك النقول، وموازنتها بالتاريخ الأوسط المطبوع للبخاري: أن منها ما يشارك الصغيرُ فيها الأوسطَ، ومنها ما ينفرد بها الصغير (لعدم وجودي لها في الأوسط المطبوع)؛ ومنها موطنٌ صريحٌ غاية الصراحة: على أن الصغير غير الأوسط المطبوع، وعلى أن الحافظ وقف على الكتابين كليهما وكان ينقل منهما، وأن الصغير ليس هو كتاب البخاري في الصحابة؛ فانظر فتح الباري لابن حجر - الطبعة السلفية - (١٠/١٩٢ رقم الحديث ٥٧٣٣).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الإصابة - تحقيق علي البجاوي. الطبعة الأولى، تصوير نهضة مصر: القاهرة - (ترجمة عبدالرحمن بن عائذ الأزدي: ٥/٢٣٦): «وكتاب البخاري في الصحابة ما رأيناه، والبغوي كثير النقل عنه».

وقال أيضًا في هدي الساري (٥١٧): «أسامي الصحابة: ذكره أبوالقاسم ابن منده وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبوالقاسم البغوي =

وهذا الاضطراب يدلّ على أن وَصْفَ كتاب البخاري بـ (الصغير) كان من قِبَل العلماء، فمن وقف على (الضعفاء) له وهو أصغر كتب البخاري في التراجم، وصفه بأنه الصغير. ومن وقف على تاريخ آخر له مختصر عن الأوسط، وصفه بالصِّغَرِ؛ ولا هذا الوصف ولا ذاك من البخاري.

٧ـ (سنن الدارمي).

طُبع هذا الكتاب طبعات متعدّدة بهذا العنوان، والصواب أنّ اسمَه (المسند).

وعبارات الأئمة من قديم تدل على ذلك، ويزيد هذه العبارات قوّة أنّهم يذكرون هذه التسمية في سياقٍ من الاستشكال لها، مع التسليم بها! وهذا يقطع بأنهم يذكرون الاسم الصحيح، لا الذي يرضونه تمامَ الرضى، وأنهم إنّما سلّموا به لأنه الاسم الذي وضعه المؤلّف.

فعندما ذكر ابنُ الصلاح (ت٦٤٣هـ) كُتُبَ المسانيد (وهي الكتب التي ترتِّبُ الأحاديث على حسب رواتها من الصحابة رضي الله عنهم)، ذكر من بينها (مسند الدارمي)[1]. فتعقّبه الحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) في (التقييد والإيضاح) بقوله: «إن عدَّهُ مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أُفرد فيه حديث كل صحابي وحده وَهَمٌ منه، فإنه مُرَتَّبٌ على الأبواب، واشتهر تسميته بالمسند، كما سمى البخاري (المسند الجامع الصحيح)،

= الكبير في معجم الصحابة له، وكذا ابن منده».

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٣٨).

وإن كان مرتَّبًا على الأبواب، لكون أحاديثه مسندة»[١].

وسمّاه الحافظ بـ (المسند) في كتابه (النكت)[٢]، وقال في (المجمع المؤسس): «مسند أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن بهرام الدارمي، وهو مرتب على الأبواب»[٣].

وأكّد ذلك بقوله في (المعجم المفهرس): «كذا يُعرف: المسند، وهو مع ذلك مرتب على الأبواب»[٤].

وذكر السخاوي في (فتح المغيث) الانتقاد الموجَّه إلى ابن الصلاح السابق ذكره، مقرّرًا تسمية كتاب الدارمي بـ (المسند)، لكنه قال: «على أنه يُحتمل ـ على بُعْدٍ ـ أن يكون أراد مسنده الذي ذكره الخطيب في تصانيفه، فإن قال: إنه صنّف المسند والتفسير والجامع»[٥].

وبيّن السيوطي مقصود السخاوي من هذا الاحتمال البعيد، فقال في (تدريب الراوي): «على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك، فلعل الموجود الآن هو الجامع، والمسند فُقِد»[٦].

---

(١) التقييد والإيضاح: للعراقي ـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان. الطبعة المؤرخة بعام (١٤٠١هـ). دار الفكر: بيروت ـ (٥٦).

(٢) النكت: لابن حجر (١/ ٢٨٠).

(٣) المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس: لابن حجر ـ تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار المعرفة: بيروت ـ (١/ ٩٣).

(٤) المعجم المفهرس: لابن حجر (٤١ رقم ١٨).

(٥) فتح المغيث: للسخاوي (١/ ١٠٤).

(٦) تدريب الراوي: للسيوطي (١/ ١٩٠)، وتحرفت فيه عبارة «والمسند فُقِد» إلى «والمسند فقط».

ومثل عبارة السيوطي الأخيرة هذه تدل من وجه آخر: على أن القرن التاسع الهجري لم يكن الوقوف على العناوين المحقَّقة فيه أيسر كثيرًا من عصرنا، وأن أثر التدخُّل في تسميات الكُتب وعُمقَ هذا الأثر كان قد برز بوضوح من ذلك القرن!!

٨ ـ (المنتقى): لابن الجارود (ت٣٠٧هـ).

طبع هذا الكتاب طبعات متعدّدة بهذا العنوان، وصوابه: (المنتقى في السنن المسندة). كذا سمّاه ابن خير في (فهرسته)[١]، وسمّاه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، بـ(المنتقى في السنن)[٢].

٩ ـ (شرح مشكل الآثار): للطحاوي (ت٣٢١هـ).

طُبع هذا الكتاب قديمًا باسم (مشكل الآثار)، ثم طبع محقّقًا باسم (شرح مشكل الآثار)[٣]. والصواب في اسمه هو: (بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراجُ ما فيها من الأحكام ونَفْيُ التضاد عنها).

جاء هذا الاسم الصواب على أغلفة أجزاء الكتاب في نسخته الخطيّة، وهذه النسخة يقول في وصفها المحقق: «الأصل النفيس المتقن الذي يندر وقوع الخطأ فيه»[٤]. وبنحوه أورده ابن خير الإشبيلي في (فهرسته)، حيث

---

(١) فهرست ابن خير (١٢٢).

(٢) سير أعلام النبلاء: للذهبي ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ (١٤/ ٢٣٩).

(٣) شرح مشكل الآثار: للطحاوي. بتحقيق شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

(٤) انظر: شرح مشكل الآثار (١/ ٢٠، ١٠٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٢).

سمّاه (بيان مشكل حديث رسول الله ﷺ واستخراج الأحكام التي فيه ونفي التضاد عنه)[١].

١٠ـ (شرح معاني الآثار): للطحاوي.

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب في اسمه: (شرح معاني الآثار المختلفة المأثورة [أو المروية] عن رسول الله ﷺ في الأحكام).

بيّن ذلك واستدلّ له عبدالفتاح أبوغدّة في تحقيقه لـ (ظفر الأماني)، وطالب بطباعة كتاب الطحاوي بهذا العنوان[٢].

١١ـ (البحر الزخّار المعروف بمسند البزار): للإمام أبي بكر البزار (ت٢٩٢هـ).

طبع هذا الكتاب الجليل بهذا العنوان، بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله (ت١٤١٨هـ). مع أن جميع النسخ التي اعتمد عليها المحقق لم يأت فيها هذا العنوان، وإنما سُمِّي الكتاب فيها بـ (مسند البزار). ولعل أصل العنوان هو (المسند)، فحذفت الألف واللام وأُضيف اللفظُ إلى مصنف الكتب، كما حصل مع أمثاله من كتب المسانيد.

وقد تكلّم عن ذلك، وردَّ ذلك العنوان، الأخُ الفاضل فيصل بن عابد اللحياني في رسالته للماجستير بجامعة أم القرى (مسند البزار ـ تحقيق ودراسة لجزء من مسند أبي عباس)[٣].

---

(١) فهرست ابن خير (٢٠٠).

(٢) ظفر الأماني: للكنوي (٢٥ـ٢٦).

(٣) مسند البزار، جزء من مسند ابن عباس ـ تحقيق فيصل اللحياني ـ (٢/ ٣٧٢).

١٢ـ (صحيح ابن خزيمة): لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة(ت٣١١هـ).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب في اسمه هو: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء السند ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى)(١).

كذا جاء اسم الكتاب في مقدّمته، وفي أثنائه.

وسمّاه محمد بن جابر الوادي آشِي (ت٧٤٩هـ) في (برنامجه): (مختصر المختصر من المسند الصحيح)(٢).

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه (النكت): «وسمّى ابنُ خزيمة كتابه: المسند الصحيح المتّصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة»(٣).

وقد انتفع الحافظ ابن حجر من سياقه لهذا العنوان في تقرير شرط ابن خزيمة في صحيحه، مما يدلك على الأهميّة البالغة لمعرفة هذا العنوان.

١٣ـ (التوحيد وإثبات صفات رب العالمين): لابن خزيمة.

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب في اسمه أنه: (كتاب

---

(١) صحيح ابن خزيمة ـ تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى (؟). المكتب الإسلامي: بيروت ـ (١/ ٣) (٣/ ١٨٦).

(٢) برنامج الوادي آشِي ـ تحقيق محمد محفوظ. الطبعة الثالثة (١٤٠٢ ـ ١٤٠٣هـ). دار الغرب الإسلامي: بيروت ـ (٢٤٣ رقم ٧٠).

(٣) النكت: لابن حجر (١/ ٥١٣).

التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التي وصف بها نفسه في محكم تنزيله الذي أنزله على نبيّه المصطفى ﷺ وعلى لسان نبيِّه بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع في إسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار).

وقد جاء هذا العنوان الصحيح على طُرّة أكثر من نسخةٍ خطية من النُّسخ التي اعتمد عليها محقق الكتاب[١].

١٤ـ (صحيح ابن حبان).

طبع هذا الكتاب مؤخّرًا بهذا العنوان، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، مع أن الطبعة الأولى للكتاب التي بتحقيقه أيضًا والتي كانت بعنوان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)[٢] أصوبُ عنوانًا! حيث إن الكتاب المطبوع ليس (صحيح ابن حبان)، وإنما هو ترتيب الأمير علاء الدين علي بَلْبَان الفارسي (ت٧٣٩هـ) لكتاب ابن حبان. فلا أدري لمَ عَدَل المحقّقُ أو الناشر عن العنوان الصحيح إلى ذلك العنوان الخطأ الموهِمِ خلاف الصواب؟!

وبالمناسبة: فإن العنوان الصحيح الكامل لصحيح ابن حبان، كما في نسخته الخطيّة لبعض أجزائه المتبقّية، هو: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثُبُوت جرح في ناقليها)[٣].

---

(١) التوحيد: لابن خزيمة ـ تحقيق د.عبدالعزيز الشهوان. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لابن بلبان الفارسي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

(٣) الإحسان: لابن بلبان ـ مقدمة التحقيق ـ (١/ ٨٠، ٨٤).

فلو وضع الطابعون هذا العنوان الصحيح على غلاف الكتاب في أسفل عنوان ترتيبه، بخطٍّ أصغر حجمًا من خَطِّ العنوان، وبين قوسين؛ للدلالة على أنه ليس هو من عنوان الكتاب = لكانوا بذلك محسنين؛ لأنهم بهذا الفعل قد بيّنوا اسمَ الكتاب دون تمويه، مع إحياء اسم الكتاب الأصلي، حفاظًا عليه من الضياع والنسيان.

١٥ـ (المدخل إلى الصحيح): لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

طُبع قِسْمٌ من هذا الكتاب بهذا العنوان، ومع أن الأصل الذي اعتمد عليه المحقق جاء فيه العنوان في غاية الاختصار، حيث كُتب على طُرّة نسخته (كتاب المدخل)، ومع أن المحقق عقد مبحثًا لعنوان الكتاب[(١)]، بيّن فيه نقولاً وأقوالاً مختلفة لعنوان الكتاب = إلا أنه مع ذلك لم يهتد للعنوان الأقرب للصواب، ولم يلتزم بالعنوان الذي جاء على النسخة الخطية، الذي لو التزمه لكان أسلم له وأعذر.

أمّا العنوان الصحيح للكتاب فهو (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين).

فقد سمّاه الحاكم نفسه في موطنين من كتابه (معرفة علوم الحديث) بـ (كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح)[(٢)]، مما يدلّ على صحّة هذه الزيادة في

---

(١) المدخل إلى الصحيح: للحاكم ـ تحقيق د.ربيع المدخلي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت ـ (٣١ـ٣٣).

(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم ـ تحقيق السيد معظم حسين. الطبعة الثالثة (١٣٩٧هـ). المكتبة العلمية: المدينة المنورة ـ (٥٢، ٦١).

عنوانه، إذ إنها صادرة من مؤلف الكتاب نفسه.

وكذلك سمّاه عبدالغني الأزدي (ت٤٠٩هـ) في كتابه (الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري)، فقال مشيرًا إلى الحاكم: «كما ذكر هذا الرجل في كتابه الملقّب بـ(المدخل إلى معرفة الصحيح)ـ»[(١)].

وقال أبوعلي الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ) أثناء حديثه عن شيوخ البخاري الذين أهمل أسماءهم: «وقد جمع أبوعبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم في كتابه الذي وسمه بـ(المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم) بابًا في هذا المعنى»[(٢)].

أمّا ذاك الاسم بكماله فقد ذكره ابن خير في (فهرسته)[(٣)]، كما تعوّدناه منه في عنايته التامّة بنقل أسماء الكتب. ويشهد لصحّة تسميته ـ فوق ما عرفناه من منهجه المعتني بذلك ـ أن بداية عنوانه موافقة لما ورد في كتاب الحاكم والأزدي والغسّاني، وأن مضمون كتاب الحاكم ليس مدخلاً إلى معرفة الصحيح فقط، بل كما يقول محقّقُه: «وكتابنا المدخل إنما هو لمعرفة الصحيح والسقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين، كما ذكر ذلك ابن خير، فهو خدمةٌ للسنة عمومًا، ودفاعٌ عن الصحيحين وخدمةٌ

---

(١) الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم: للأزدي ـ تحقيق مشهور حسن سلمان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة المنار: الزرقاء: الأردن ـ (١٤١).

(٢) التعريف بشيوخ حدَّث عنهم البخاري في كتابه فأهمل أنسابهم: للغساني ـ تحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول ـ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الكتب العلمية: بيروت ـ (١١).

(٣) فهرست ابن خير (٢٢٣).

لهما»[١].

١٦ـ (مسند ابن الجعد).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب في اسمه: (حديث علي بن الجعد الجوهري)، من تصنيف أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي (ت٣١٧هـ).

ويقول محققه: «ولمّا جمع البغوي الكتاب، أطلق عليه اسم (حديث علي بن الجعد الجوهري)، كما يظهر على غلاف كل جزء من أجزاء الكتاب، وكما يظهر في نهايته»[٢]. كذا قال المحقق!! ثم ذكر (مسوّغات) تبديله للعنوان الذي وضعه مؤلّفُ الكتاب!!!

ثم طُبع هذا الكتاب طبعة أخرى، بتحقيقٍ آخر، وعليها العنوان الصحيح[٣]؛ لكن مع إضافة اسم شُهرة الكتاب، بل مع جَعْله هو عنوانه، كما يوحي به تقديمُه وكِبَرُ خطّه! حيث جاء على غلافه اسم: (الجعديات) بحرف كبير، وهذا اسم الشهرة للكتاب، وتحته بخطٍّ أصغر (حديث علي بن الجعد الجوهري). مع أن الأصوب عَكْس هذا، فكان الأولى تقديمُ وتكبير العنوان الصحيح، وتحته بخطّ صغير وبين قوسين عبارة (وهو المشهور

(١) المدخل إلى الصحيح: للحاكم ـ مقدّمة التحقيق ـ (٣٣).

(٢) مسند ابن الجعد ـ تحقيق د.عبدالمهدي بن عبدالقادر. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة الفلاح: الكويت ـ (١/ ١٩٩ـ٢٠١).

(٣) الجعديات، حديث علي بن الجعد الجوهري: لأبي القاسم البغوي. تحقيق د.رفعت فوزي عبدالمطلب. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مكتبة الخانجي: القاهرة.

بالجعديات). وهذا ما أسمّيه في هذه الدراسة بسوء الإخراج لعنوان الكتاب، وسيأتي الحديث عن هذا الأمر، وبيان ضرورة الاعتناء به.

١٧ـ (الثقات): لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العِجْلي (ت٢٦١هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، بتحقيق د. عبدالمعطي القلعجي. بينما طُبع بتحقيق د. عبدالعليم البستوي، بعنوان: (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم).

ومن المعلوم أن طبعتي كتاب العجلي ليستا سوى طبعتين لترتيب الكتاب لا لأصله، حيث قام بترتيب كتاب العجلي إمامان هما: تقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، ونور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ).

فأمّا ترتيب السبكي فجاء على غلافه العنوان التالي: (كتاب سؤالات أبي مسلم صالح أباه أبا الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي، وهومترجم بمعرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. أملاه أبوالحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي على أبي مسلم صالح بن أحمد بالمغرب، رحمهما الله تعالى)[(١)].

وأما ترتيب الهيثمي فجاء على غلافه العنوان التالي: (ترتيب ثقات العجلي)[(٢)].

وأما الأسماء التي أطلقها الأئمة على الكتاب فمختلفة، فسمَّوه بـ

---

(١) معرفة الثقات: للعجلي ـ تحقيق الدكتور عبدالعليم البستوي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة الدار: المنورة ـ (١/ ١٧٢). وهذه هي الطبعة المعتمدة هنا.

(٢) معرفة الثقات: للعجلي (١/ ١٦٢).

(الثقات) و(الجرح والتعديل) و(التاريخ) و(معرفة الرجال) و(السؤالات).

قال د. عبدالعليم البستوي في مقدّمة تحقيقه، بعد سياقه لهذه الأسماء: «يظهر بعد هذا أن كل هذه الأسماء العديدة لكتاب واحد، وقد وصفه كُلٌّ حسب ما بدا له، بالنظر إلى موضوعه ومحتوياته. فهو كتاب (الثقات) لغلبتهم عليه، وهو كتاب (الجرح والتعديل) كما هو واضح، وهو كتاب (التاريخ) بالمعنى المعروف عند المحدثين»[١].

قلت: أمّا تسمية الكتاب بـ (الثقات) فلم يُفهَم منها أنها من أجل أن الثقات أغلب من ذُكروا فيه، بل فُهِمَ منه أنه كتاب مختصٌّ بالثقات فقط[٢]!!

ولا شك أنّ كتاب العجلي ليس خاصًّا بالثقات، فقد تكلّم في بعض الرواة: بالتضعيف تارة، وبالترك أخرى، وبالتكذيب أحيانًا، بل بالزندقة أيضًا[٣]. ولقد تضمّن كتاب العجلي ـ الذي في صورته الأصليّة غير المرتبة ـ بابًا بعنوان (ومن المتروكين)[٤].

ومؤخّرًا أوقفني الأستاذ الفاضل محمد عزير شمس على مصوّرة من مخطوطةِ الجزء الثاني من كتاب العجلي، بصورته الأصليّة غير المرتّبة، وهي نسخةٌ قديمةٌ مكتوبة في القرن السادس، مأخوذة عن المكتبة الآصفية

---

(١) معرفة الثقات: للعجلي ـ مقدمة التحقيق ـ (١/ ٦٥ـ٧٠).

(٢) انظر: نزهة النظر: لابن حجر (١٤٠).

(٣) انظر: معرفة الثقات (رقم ٨٥، ٩٠، ١٠٩، ١١١، ٢٨٨، ٣٢٩ـ ٥٦٦، ١٣٦٤، ١٤٠٧، ١٤٦٦، ١٦٢٣، ١٦٣٩، ١٨٢٦، ١٨٦٩، ١٩٠٩)، و(رقم ٣٤٧، ٨٤٩، ١٤٩٦)، و(رقم ١٩٢٤، ٢٤٥)، و(رقم ٢٠٦٦).

(٤) معرفة الثقات ـ مقدّمة التحقيق ـ (١/ ٧٤).

بحيدرآباد (رقم٥٤/ رجال). وهذه النسخة هي النسخة الأصليّة للنسخة المتأخّرة التي اطّلع عليها د. عبدالعليم البستوي، والتي أشار إليها في مقدّمة تحقيقه، كما أشار هو إلى ذلك. وقد جاء في خاتمة هذه النسخة قول الناسخ: «تمَّ الجزء الثاني من التاريخ، والحمد لله رب العالمين. . .».

ويؤيّد هذه التسمية أنها التسمية التي ذكرها أقدم من وجدته سمَّى كتاب العجلي، وهو عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٩هـ)، حيث قال في (مشتبه النسبة): «أبوالعباس الوليد بن بكر الغَمْرِي: أندلسي، قدم علينا، وحدثنا بكتاب (التاريخ) لعبدالله بن صالح العجلي»[1]. وبذلك سمّاه ابن ماكولا (ت٤٨٨هـ) في (الإكمال)[2]، والسمعاني (ت٥٦٢هـ) في (الأنساب)[3]، وغيرهم[4]. في حين سمّاه الحافظ ابن حجر في (المعجم المفهرس) بـ(التاريخ ومعرفة الرجال الثقات)[5].

وعلى هذا: فأولى ما يُسَمَّى به كتاب العجلي هو هذا الاسم: (التاريخ)؛ لوروده في أقدم نسخةٍ خطية للكتاب عُرفت حتى اليوم، ولكونه

---

(١) مشتبه النسبة: لعَبد الغني الأزدي ـ تحقيق محمد محيي الدين الجعفري. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ). بالهند ـ (٥١).

(٢) الإكمال: لابن ماكولا ـ تحقيق عبدالرحمن المعلمي ـ الطبعة الأولى. مطبعة دائرة المعارف العثمانية: الهند ـ (٦/ ٣٦٥).

(٣) الأنساب للسمعاني ـ تحقيق المعلمي وغيره. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). مطبعة دائرة المعارف العثمانية: الهند (١٠/ ٧٣ـ٧٤).

(٤) انظر: مقدّمة تحقيق د.عبدالعليم البستوي لكتاب العجلي ـ ترتيبه ـ (١/ ٦٥ـ٧٠).

(٥) المعجم المفهرس: لابن حجر (١٦٦ رقم ٦٣٣).

اسمًا نصَّ عليه جماعةٌ من العلماء، ولأنه اسمٌ موافقٌ لمضمون الكتاب.

١٨ـ (الإرشاد في معرفة علماء الحديث): للخليلي (ت٤٤٦هـ).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب أن المطبوع هو (منتخب كتاب الإرشاد) بانتخاب وانتقاء أبي طاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ).

فقد جاء في أحد سماعات الكتاب هذه العبارة: «سمع الجزء كُلَّه على منتخِبِه من كتاب (الإرشاد) الشيخ الإمامِ العالم الحافظ صدر الحفاظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني»[(١)].

وخُتِمَ الكتاب بهذه العبارة: «آخر الجزء العاشر من انتخاب الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السِّلَفي»[(٢)].

وقد قال الذهبي من قَبْل في (سير أعلام النبلاء) عن الخليلي: «مصنّف كتاب (الإرشاد في معرفة المحدّثين)، وهو كتاب كبير انتخبه الحافظ السِّلَفي، سمعنا (المنتخب). »[(٣)].

وقد حاول محقق الكتاب تأويل هذه العبارات، لكي لا يكون الكتاب الذي يحققه منتخب الإرشاد[(٤)]، فلم يُصب في ذلك!! فالعبارات السابقة واضحةٌ بخلاف ما ذهب إليه، إضافةً إلى نقصٍ في الكتاب عن نُقُولِ بعض

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للخليلي ـ تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد: الرياض ـ (١/ ١٠٤).
(٢) الإرشاد: للخليلي (١/ ١٤٤).
(٣) سير أعلام النبلاء: للذهبي (١٧/ ٦٦٦).
(٤) الإرشاد: للخليلي (١/ ٤٥ـ٤٦).

أهل العلم منه[١]، ممّا يدل على أن الموجود من الكتاب لا يُمثِّلُ الكتاب بأكمله.

١٩ـ (دلائل النبوّة): لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

طبع هذا الكتاب طبعات متعدّدة بهذا العنوان، مع أن المطبوع إنما هو (منتخب دلائل النبوّة) ومختصرٌ منه؛ كما صرّح بذلك محقّقا الكتاب، حيث قالا: «والأمر الذي نستغربه هو أن الكتاب في كلا الطبعتين حمل اسم (دلائل النبوة)، وكان المفروض أن يحمل اسم (المنتخب من دلائل النبوّة).»[٢].

قلت: والأمرُ البالغُ غايةَ الاستغرابِ أن قائلَيْ هذا الكلامِ أيضًا طبعا الكتاب باسم (دلائل النبوّة) في طبعتين للكتاب بتحقيقهما!!

٢٠ـ (الضعفاء الكبير): للعقيلي (ت٣٢٢هـ).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، مع أن المحقق نفسه يقول: «واسمُ الكتاب حسب تسمية المصنِّف (كتاب الضعفاء، ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يُتّهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، مؤلَّفٍ على حروف المعجم).»[٣].

---

(١) انظر: النكت: لابن حجر (٢/ ٦٦٢)، موازنةً بكتاب (الإرشاد) المطبوع.

(٢) دلائل النبوّة: لأبي نعيم ـ تحقيق د.محمد رواس قلعجي وعبدالبر عباس. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). دار النفائس: بيروت (٢١ـ٢٦).

(٣) الضعفاء الكبير: للعقيلي ـ تحقيق د.عبدالمعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار الكتب العلمية: بيروت ـ (١/ ٤٤).

ولهذا العنوان في بيان منهج العقيلي فوائدُ عظيمة، فما أجلَّ ما نفقده بعدم استحضارنا لهذا العنوان الجليل؟!!

٢١ـ (نسخة أبي مُسْهِر): لعبدالأعلى بن مسهر (ت٢١٨هـ).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب كما في مخطوطة الكتاب (نسخة أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر ويحيى بن صالح الوُحَاظي وغير ذلك): رواية أبي بكر عبدالرحمن بن القاسم بن الفرج بن عبدالواحد عنهما(١).

ولهذا التصويب أهمية كبيرة من جهتين:

● **الأولى**: حتى لا يُظَن أن أحاديث هذه النسخة كلها من رواية أبي مسهر، فيُعْزَى إليه ما ليس من حديثه.

ومن أجل ذلك فقد حرص بعض العلماء على التنبيه على هذا الأمر المهم، حتى مَنْ سَمَّى النسخة بـ(نسخة أبي مسهر)؛ من أمثال الحافظ ابن حجر في كتابه (المعجم المفهرس)، حيث سمّاه فيه بـ (نسخة أبي مسهر)، ثم ذكر إسناده إليها من طريق ابن الرواس، ثم قال: «وفي الجزء من حديث الرواس عن شيوخه أيضًا»(٢).

● **الثانية**: أن ظاهر ذلك العنوان الصحيح يدل على أن مؤلف هذه النسخة هو راويها عن الشيوخ المذكورين فيها، وهو عبدالرحمن بن

---

(١) نسخة أبي مسهر ـ تحقيق مجدي فتحي السيّد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الصحابة: طنطا ـ (٢٢).

(٢) المعجم المفهرس: لابن حجر (رقم ١٥٣٥).

القاسم بن الفرج بن عبدالواحد الهاشمي الدمشقي المشهور بابن الروّاس (توفي بعد سنة ٢٩٧هـ). ويؤكّد هذه الفائدة تسميةُ هذه النسخة في مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (ت٥٢٥هـ)، حيث سُمِّيت فيها بـ (حديث عبدالرحمن بن الروّاس الدمشقي عن أبي مسهر)(١).

وعليه فالأصوب عزو أحاديث هذه النسخة عند التخريج إلى ابن الروّاس، فيقال: «أخرجه ابن الروّاس في نسخة أبي مسهر وغيره». وأمّا عزو أحاديثها إلى أبي مسهر إذا كان الحديث من حديثه وإلى الوُحَاظي في أحاديثه وإلى غيرهما كذلك، فخلاف الأصوب.

٢٢ـ (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم): للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، والصواب فيه هو العنوان السابق لكن بوضع حرف (مِنْ) بدلاً من (عن)، فالصوابُ: «ممن صحت روايته (من) الثقات»؛ فكذلك جاء اسمُ الكتاب على غلاف النسختين الخطيتين اللتين اعتمد محققا الكتاب عليهما(٢).

وبتصويب هذا الخطأ يكون العنوان أوضحَ معنىً من سابقه، بل يصحُّ

---

(١) مشيخة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي ـ تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الهجرة: الثقبة ـ (١٢٠).

(٢) ذكر أسماء التابعين: للدارقطني ـ تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت. (نماذج المخطوطات في مقدّمة التحقيق ـ النموذج الأول، الرابع).

فهمُهُ دون سابقه الذي لا يصح فَهْمُهُ ولا تصوُّرُ معناه!

٢٣ ـ (ذيل تاريخ بغداد): لمحب الدين ابن النجار (ت٦٤٣هـ).

طُبعت أجزاءٌ من هذا الكتاب بهذا العنوان في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، بتصحيح د. قيصر فرح. وصُوِّرَتْ هذه الطبعة غير مرّة، وصُفّت صفًّا جديدًا أيضًا، بالعنوان السابق نفسه.

مع أن الاسم الصحيح للكتاب هو: (التاريخ المجدَّد لمدينة السلام، وأخبار علمائها الأعلام، ومن وردها من فضلاء الأنام). فهذا هو العنوان الوارد في الورقة الأولى من إحدى نسخه المخطوطة[1]، في حين أن ابن العديم (ت٦٦٠) في كتابه (بغية الطلب في تاريخ حلب) كثيرًا ما ينقل عن كتاب ابن النجار، فيختصر اسمه ويسمّيه (التاريخ المجدّد لمدينة السلام)[2]، ومثلَه فَعَلَ الحافظُ ابن حجر في (المعجم المفهرس)[3].

٢٤ ـ (أسامي مشايخ الإمام البخاري): لابن منده (ت٣٩٥هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، مع أن الذي جاء على غلاف أصله المخطوط هو: (تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في كتابه الجامع الصحيح الذي

---

(١) انظر: حاشية المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للدمياطي ـ بتحقيق محمد مولود خلف (٢٢)، ومقدّمة تحقيق ذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي للدكتور بشار عواد معروف (١/ ١٩).

(٢) انظر فهارس بغية الطلب في تاريخ حلب: لابن العديم (١٢/ ٥٨٤٧).

(٣) المعجم المفهرس: لابن حجر (رقم ٧٢٢).

صنّفه)[١].

ومن فوائد هذا العنوان الصحيح أنه لا يوهم بأن المؤلف (وهو ابن منده) أراد ذكر جميع شيوخ البخاري الذين روى عنهم في كتبه كلِّها، كما يوهمه ذلك العنوان الخطأ، بل إنما أراد جَمْعَ شيوخه في الصحيح فقط.

٢٥ ـ (وجيز الكلام في ا لذيل على دول الإسلام): للسخاوي (ت٩٠٢هـ).

طبع هذا الكتاب بهذا العنوان، بتحقيق بعض مشاهير المحققين[٢]. ثم فوجئنا بكتابٍ بعنوان آخر للسخاوي، في نفس موضوع الأول، بعنوان: (الذيل التامّ على دول الإسلام). وإذا بمحقِّق (الذيل التامّ) ينبّه إلى خطأ الاسم الأول، وإلى بيان أدلّة العنوان الثاني[٣].

٢٦ ـ (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي): للسخاوي.

طبع هذا الكتاب بهذا الاسم، والصواب في اسمه دلّني عليه عدمُ تمامِ السَّجْعة في العنوان، تلك السجعة التي اعتدناها من السخاوي ومعاصريه في أسماء مصنفاتهم! فرجعت إلى نماذج المخطوطة في أول تحقيق الكتاب،

---

(١) أسامي مشايخ الإمام البخاري: لابن منده ـ تحقيق نظر محمد الفريابي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الكوثر: الرياض ـ (١٩).

(٢) وجيز الكلام: للسخاوي. تحقيق: د.بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني ود.أحمد الخطيمي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

(٣) الذيل التام: للسخاوي ـ تحقيق حسن إسماعيل مروة. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ـ ١٤١٨هـ). مكتبة دار العروبة: الكويت، ودار ابن العماد: بيروت ـ (٢/٨ـ٩).

فوجدت عنوانها كالسابق، لكن بإضافة (رواية ابن السُّنِّي) في آخر العنوان[١]!!

ومن فوائد هذه الإضافة: بيانُ موضوع الكتاب، وأنه خَتْمٌ متضمِّنٌ الكلام عن (المجتبى) للنسائي، الذي برواية ابن السُّنِّي عن النسائي. وبهذا نعلم أنه ليس ختمًا للسنن الكبرى للنسائي، الذي ألّف فيه السخاوي كتابه الآخر، المسمَّى (القول المعتبر بختم النسائي رواية ابن الأحمر).

٢٧ - (الأجوبةُ المُرْضِيَةُ فيما سئل - السخاوي - عنه من الأحاديث النبوية): للسخاوي.

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، واستوقفني فيه ما استوقفني من العنوان السابق، وهو عدم صحة السجعة! لأن كلمة (المُرْضِيَة) ضبطت في المطبوعة بضم الميم وسكون الراء وكسر الضاد وفتح الياء المخففة. وتخفيفُ الياء هو الذي دلّني إلى أن الصواب يجب أن يكون (المَرْضِيَّة): بفتح الميم وسكون الراء وكسر الضاد وفتح الياء المُشدّدة؛ وعلى هذا تصح السجعة!!

وليس هذا فقط، فالاسم الصحيح، كما في النسخة الأصلية، هو (الأجوبة المَرْضِيَّة فيما أُسألُ عنه من الأحاديث النبويّة)[٢]: للسخاوي.

---

(١) بغية الراغب المتمني: للسخاوي - تحقيق د.عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف. الطبعة الأولى (٩١٤١٤. مكتبة العبيكان: الرياض - (١٩).

(٢) الأجوبة المرضية: للسخاوي - تحقيق د.محمد إسحاق محمد إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الراية: الرياض - (١/ ٢١/ من مقدّمة التحقيق).

٢٨ ـ (سِيَرُ الأولياء في القرن السابع الهجري): لصفي الدين الحسين بن جمال الدين الأنصاري الخزرجي (ت٦٥٧هـ).

طُبع هذا الكتاب الخُرافي الفاضح للصوفية بهذا العنوان، والصواب أنه بعنوان: (رسالة الشيخ الإمام العلاَّمة العارف بالله سبحانه صفي الدين بن أبي منصور في مناقب شيخه العارف بالله تعالى: أبي العباس الحرار، وفي مناقب نجم الأولياء سيدي عبدالرحيم القناوي، وسيدي أبي النجا سالم، وفي مناقب السادة الأولياء الذين عاصرهم رضي الله تعالى عنه وعنهم)[١].

٢٩ ـ (معجم مقاييس اللغة): لابن فارس (ت٣٩٥هـ).

طُبع هذا الكتاب بتحقيق شيخ المحققين عبدالسلام محمد هارون (رحمه الله)، وكتب على غلاف الكتاب العنوان السابق. مع أن الصواب في اسمه بحذف كلمة (معجم)، فهو كتاب (مقاييس اللغة)؛ وكذا أثبت المحقِّقُ هذا العنوان في بداية النصّ المحقق[٢]، وكذلك سمّاه ياقوت في إرشاد الأريب (معجم الأدباء)[٣].

ونبهني إلى هذا التصويب فضيلة الشيخ بكر أبوزيد.

---

(١) سير الأولياء: لصفي الدين الخزرجي ـ تحقيق مأمون محمود ياسين وعفت وصال حمزة. الطبعة الأولى (؟). دار العالم: بيروت ـ (١٨).

(٢) معجم مقاييس اللغة: لابن فارس ـ تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الثانية. تصوير دار الكتب العلمية: بإيران ـ (٤٨).

(٣) معجم الأدباء: لياقوت ـ تحقيق إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار الغرب: بيروت ـ (١/ ٤١٢).

٣٠ - (إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث): لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

طُبع الكتاب بهذا العنوان، والصواب في اسمه: (إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله). فكذلك سُمّي الكتاب على غلاف نسخة الكتاب الأصلية[١]، وكذلك سمّاه ابن خير في (فِهْرِسْتِهِ) لكن بزيادة كلمة، حيث سمّاه (إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد)[٢].

٣١ - (عقود الجواهر المنيفة): للمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، مع أن للعنوان بقيّة مهمة، لا يُفهم المقصود بالكتاب إلا بها. فقد قال الزبيدي في مقدمته: «وسميت ما جمعته: عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، فيما وافق فيه الأئمة الستة أو بعضَهم»[٣].

٣٢ - (توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس): للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).

طُبع هذا الكتاب أكثر من طبعة بهذا العنوان، وبيّن صواب تسميته د. موفق بن عبدالله في كتابه (توثيق النصوص)، وهو أنه: (توالي التأنيس

(١) إصلاح غلط أبي عبيد: لابن قتيبة - تحقيق عبدالله الجبوري. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الغرب: بيروت - (٢٩).

(٢) فهرست ابن خير (١٨٨).

(٣) عقود الجواهر المنيفة: للزبيدي - تحقيق وهبي سليمان الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت. (١/ ١٨).

بمعالي ابن إدريس)[١].

٣٣ ـ (البيان والتبيين): للجاحظ (ت٢٥٠هـ).

طُبع هذا الكتاب الأصيل من كتب الأدب بهذا العنوان، بتحقيق شيخ المحققين عبدالسلام محمد هارون، وطبع أربع طبعات بتحقيقه، كلّها بالعنوان السابق. ثم أُجري مع شيخ المحققين حوارٌ سنة (١٤٠١هـ) بمجلة الفيصل السعودية في العدد (٥٤) منها، ونُشر هذا الحوار ضمن كتاب (قطوف أدبية). وقد صَوّب في هذا الحوار اسم كتاب الجاحظ، وذكر أن صوابه هو (البيان والتبيُّن) بياء واحدة مشدّدة مضمومة، ودلّل على ذلك بأدلّة نعجب معها كيف خالفها هذا المحقق القدير (عليه رحمة الله)!! ويكفيه أنه لما أخطأ صَوّبَ خطأه بنفسه؛ حتى قال في آخر كلامه: «وسأعيد هذه التسمية الصحيحة إلى نصابها في الطبعة الخامسة إن شاء الله»[٢].

٣٤ ـ (علوم الحديث): لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ).

طُبع هذا الكتاب طبعات متعدّدة، أجودها طبعتان: الأولى بتحقيق د. نور الدين عِتْر، والثانية بتحقيق د. عائشة بنت عبدالرحمن (بنت الشاطيء). وقد سُمّي الكتاب في الطبعة الأولى بـ (علوم الحديث)[٣]، وفي الطبعة

---

(١) توثيق النصوص وضبطُها: للدكتور موفق عبدالله (١٠٨ـ١١٣).

(٢) قطوف أدبيّة حول تحقيق التراث: لعبدالسلام محمد هارون ـ الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة السنة: القاهرة ـ (٩٧ـ٩٨).

(٣) علوم الحديث: لابن الصلاح ـ تحقيق نور الدين عِتْر. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر: دمشق. [والعزو إليها باسم: علوم الحديث].

الثانية بـ (مقدّمة ابن الصلاح)[1].

وليس في هذين الاسمين الاسم الصحيح لكتاب ابن الصلاح!

فاسم كتاب ابن الصلاح الصحيح هو: (معرفة أنواع علم الحديث). كذا سمّاه ابنُ الصلاح نفسه في ديباجة كتابه، وكذا جاء اسمه في مخطوطات الكتاب الموثَّقة، وبنحو ذلك سمّاه في كتابه الآخر (صيانة صحيح مسلم).

أمّا تسميتُه له في ديباجة كتابه، فهو أنه قال متكلّمًا عن قلّة المعتنين بعلوم الحديث في زمانه: «فحين كاد الباحث عن مشكله لا يُلْفِي له كاشفًا، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفًا، مَنَّ الله الكريم ـ تبارك وتعالى وله الحمد أجمع ـ بكتاب (معرفة أنواع علم الحديث)؛ هذا الذي باح بأسراره الخفيّة، وكشف عن مشكلاته الأبيّة»[2].

هكذا جاء لفظ الديباجة في الطبعتين السابق ذكرهما، ولا أشار المحققان إلى اختلاف النسخ في هذا الموطن، مع أن النُّسخ التي رَجَعَتْ إليها الطبعتان نُسَخٌ متعدّدة مختلفة المصادر.

ثم هل يختلف اثنان في أن ظاهر السياق السابق يدل على إرادة ذكر اسم الكتاب؟!

أمّا ما نُقِل من أن هذه العبارة إنما هي بالصورة التالية: «أن أجمع

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح ـ تحقيق د.عائشة بنت عبدالرحمن. الطبعة الجديدة المحرّرة (١٤١١هـ). دار المعارف: القاهرة. [والعزو إليها باسم: المقدّمة].

(٢) علوم الحديث: لابن الصلاح (٦). والمقدّمة (١٤٦).

بكتابٍ معرفةَ أنواع علم الحديث»[١]، فإن هذه الصياغة تأباها أصولُ الكتاب الموثقة المتعدّدة، وأصولُ التحقيق القويم السليم؛ لأنها لم ترد في أصلٍ يُوازِنُ الأصولَ الموثقة المتعدّدة التي اعتمدت عليها طبعتا الكتاب؛ ولذلك لم تُثْبِتْ تلك الصياغة (ولا أشارت إليها) أجودُ طبعاتِ الكتاب الآنفتا الذكر، لا في أصل الكتاب، ولا في حاشية تحقيقه!

وأمّا أنّ هذا الاسم الصحيح هو الذي جاء في أكثر من نسخةٍ خَطِّية، فهذه حجةٌ قاطعة، لا أدري لِمَ نتغافل عنها[٢]؟!

وأمّا قولي: «وبنحو ذلك سمّاه في كتابه الآخر (صيانة صحيح مسلم).»، فقولي: «وبنحو» تدل على أنّ الاسم الذي ذكره ابن الصلاح في كتابه (صيانة صحيح مسلم) ليس مطابقًا للاسم الذي صَوّبتُه، لما تدل عليه كلمة (نحو) من أن الشَّبَه ليس كاملاً، حيث سمّاه في (صيانة صحيح مسلم) بـ (معرفة علوم الحديث)[٣]. وأيّ منصف يقرأ قولي: «كذا سمّاه ابن الصلاح نفسه في ديباجة كتابه، وكذا جاء اسمه في مخطوطات الكتاب الموثقة، وبنحو ذلك سمّاه في كتابه الآخر...» = فإنه سيعلم أني أردت

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح: للعراقي (١٣)، ومقدّمة تحقيق نور الدين عتر لكتاب ابن الصلاح (٤٢).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ـ مقدّمة التحقيق ـ (٤١ـ٤٣)، ومقدّمة ابن الصلاح (١٢٢ـ١٣٤).

(٣) صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح ـ تحقيق د. موفق عبدالله. (١٤٠٤هـ). دار الغرب: بيروت ـ (٧٥). ومَنْ وَجَدَ موطنًا آخر في (صيانة صحيح مسلم) له أهميّة في هذا الموضوع فليدلني عليه، أمّا ما لا فائدة فيه بعد تلك الإحالة فلا فائدة فيه!!

إشعاره بوجود اختلاف في (صيانة صحيح مسلم) بعبارة مختصرة، بدليل استخدامي لكلمة (نحو)، وبدليل مغايرة التعبير من (كذا سمّاه في الديباجة) (وكذا في المخطوطات) إلى (وبنحو ذلك سمّاه).

وأُضيف هنا أن ابن رُشيد السَّبْتي في (مِلْءُ العيبة) سَمَّى كتاب ابن الصلاح في موضع بـ (معرفة أنواع علوم الحديث)، وفي موضع آخر بـ (معرفة أنواع علم الحديث)[١].

وقد أقرَّ د. نور الدين عِتْر بصواب هذا الاسم الذي صوّبته، حيث قال بعد عقده بابًا عن عنوان الكتاب: «ومن هذا كله نخلص إلى ثبوت صحّة تسمية هذا الكتاب بهذا العنوان: (معرفة أنواع علم الحديث)، للدلالة عليه بظاهر عبارة المصنف في ديباجته لكتابه، وثبوته في السَّمَاعَيْن المثبتين في آخر الكتاب»[٢].

وبالمناسبة: فإن أحد السماعين المشار إليهما يقول فيه كاتبه: «سمع جميع هذا الكتاب، وهو كتاب معرفة أنواع علم الحديث، على مصنّفه ومُمْليه الإمام العالم العامل... المعروف بابن الصلاح»، ووقَّعَ بعده ابن الصلاح بخطّ يده على صحّة ما جاء فيه[٣]!!

لكني أكمل كلام د. نور الدين عتر، حيث قال ـ بعد كلامه السابق مباشرة ـ: «كما أنه تثبت صحّة تسميته (علوم الحديث) أيضًا، لأنه تكرر في

(١) ملء العيبة: لابن رشيد ـ تحقيق د. محمد الحبيب ابن الخوجة. الطبعة الأولى (١٩٨١م). الدار التونسية: تونس ـ (٣/ ٢١٥، ٢١٨).

(٢) علوم الحديث: لابن الصلاح ـ مقدّمة التحقيق ـ (٤٣).

(٣) علوم الحديث: لابن الصلاح ـ مقدّمة التحقيق ـ (٢٩).

خُطُوط الحافظين العراقيين التعبير بـ (كتاب علوم الحديث). ومن المستبعد أن يتكرّر منهما هذا التعبير، ويكون المراد به معنى سوى اسم الكتاب. خصوصًا ما وقع في خط الحافظ عبدالرحيم العراقي على النسخة التركية، فقد اطَّلَعَ قَطْعًا على ما وقع في السماعين المنوّه بهما، واللذين فيهما (معرفة أنواع علم الحديث)، ومع ذلك سجّل بخطه سماع (جميع كتاب علوم الحديث)، مما يرجِّحُ بظاهره أنه يريد تسمية الكتاب لا بيان موضوعه العلمي. وقد آثرنا تثبيت هذه التسمية (علوم الحديث) على غلاف الكتاب، لما تبيّن من صحتها، ومراعاةً لشهرتها»[١].

هذا ما قاله د. نور الدين عتر، والظنُّ بمثله الرجوع عن هذا الترجيح؛ إذ لا أدري كيف يكون هناك اسمٌ صحيح غير الاسم الذي سمّاه به المؤلف؟! ثم لا يخفى ـ كما سبق في الوسائل ـ أن الاختصار في أسماء المؤلفات كثير الوقوع، بخلاف الزيادة، لأنَّ للاختصار وجهًا مقبولاً، بخلاف الزيادة التي هي تَدَخُّل لا معنى له! وسبق الحديث عن ذلك[٢].

٣٥ ـ (السبعة في القراءات): لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ).

طُبع هذا الأصل العظيم من كتب القراءات بهذا العنوان، اعتمادًا على نسخةٍ خطيةٍ واحدة، منسوخة سنة (١١٨٣هـ).

قال محقق الكتاب د. شوقي ضيف: «اسمه عليها بهذا اللفظ: (كتاب

---

(١) علوم الحديث: لابن الصلاح ـ مقدّمة التحقيق ـ (٤٣).
(٢) انظر ما سبق (٤٨).

السبعة) لابن مجاهد المسند المقرىء. وهو الاسمُ الصحيحُ للكتاب. أمّا تسميته في النسخة التونسيّة منه التي سنصفها عمّا قليل، وهو (كتاب في اختلاف القراء السبعة)، وكذلك تسميته عند بعض القدماء باسم كتاب (اختلاف قراء الأمصار في القراءات السبع)، أو (كتاب السبعة في منازل القراء)، أو (السبعة في مذاهب القراء)، فكل ذلك إنما هو محاولةٌ منهم جميعًا لشرح مضمونه. وإنما دفعهم إلى هذا الصنيع أن تسمية ابن مجاهد الكتاب باسم (السبعة) مبهمة، مما جعلنا نضيف إلى هذا الاسم في نشره كلمة (في القراءات)، كما هو واضح في عنوانه على الغلاف»[١].

قلت: هذه الإضافة على عنوان الكتاب خطأٌ، فيما لو ثبت أن ابن مجاهد سمّاه بكتاب (السبعة)!

فقد قال أبوعلي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وهو تلميذ ابن مجاهد (قرأ عليه القرآن كلَّه عرضًا) في خدمته لكتاب ابن مجاهد، المسمّى بـ (الحجّة للقراء السبعة): «فإن هذا كتابٌ نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتُهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (رحمه الله)، المترجم بـ (معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام). . »[٢].

فهذا العنوان أرجحُ عنوانٍ للكتاب حتى الآن!

---

(١) السبعة في القراءات: لابن مجاهد ـ تحقيق د.شوقي ضيف. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ). دار المعارف: القاهرة ـ (مقدّمة التحقيق: ٣٧).

(٢) الحجّة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي ـ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار المأمون: دمشق ـ (١/ ٥ـ٦).

٣٦ ـ (سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة): للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، وعلى هذا العنوان مؤاخذتان:

الأولى: أن هذا العنوان مخالفٌ للعنوان الذي على نسخة الكتاب الخطيَّة التي اعتمد عليها المحقق، فعنوان المخطوط هو: (رسالة جماعةٍ من البغداديين إلى الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن البيّع الحافظ، يسألونه عن أحوال جماعة من الخراسانيين المحدّثين، وجوابه عن ذلك. وسؤال مسعود بن علي السجزي للحاكم أيضًا عن جماعةٍ وجوابه)[١].

الثانية: أن الكتاب خرج على أنه كتابٌ واحد، والصواب أنه كتابان؛ الأول هو رسالة البغداديين وجواب الحاكم عليها، والثاني: كتاب: سؤالات السجزي. كما هو ظاهرٌ من عنوان الكتاب السابق، ومن مضمونه أيضًا.

ولذلك فقد صرّح الحافظ ابن حجر بأنهما كتابان في (المعجم المفهرس) حين قال: «كتاب: أسئلة البغداديين الحاكمَ عن أحوال الرواة. كتاب: أسئلة مسعود السجزي أيضًا للحاكم»[٢]. وهذا ما فعله الروداني أيضًا في (صلة الخلف)[٣].

---

(١) سؤالات مسعود بن علي السجزي: للحاكم ـ تحقيق د: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الغرب: بيروت ـ (٤٢، ٤٩).

(٢) المعجم المفهرس لابن حجر (١٧٦ رقم ٦٩٤، ٦٩٥).

(٣) صلة الخلف: للروداني (١٢٦).

٣٧ ـ (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به): لأبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان[١]، فبيّن فضيلة الشيخ د. عبدالرحمن ابن صالح المحمود في كتابه الجليل (موقف ابن تيمية من الأشاعرة) أن الصواب في اسم الكتاب هو (رسالة الحُرّة)، وذكر أدّلة ذلك[٢].

٣٨ ـ (تلخيص الحبير): لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

طُبع هذا الكتاب طبعات متعددة بهذا العنوان، وهو عنوان خطأٌ معنىً وحقيقةً؛ أمّا خطأ معناه، فلأن الحبير وصفٌ لا يليق بالمؤلف، حتى يقال (تلخيص الحبير)، حيث إنه بمعنى الحسن أو الجديد أو الفَرِح؛ وهذه أوصاف تصح للكتاب، فهو التلخيص الحسن والجديد والسعيد (مجازاً، لحُسْنِ تأليفه!). وأمّا خطؤه في حقيقته، فلأن السخاوي والبقاعي وهما من تلامذة المصنف سمّياه بـ (التلخيص الحبير)[٣]؛ فهذا هو عنوانه.

٣٩ ـ (دُرّة الحِجَال في أسماء الرجال): لأبي العباس ابن القاضي (ت١٠٢٥).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، مع أن المؤلف يقول في مقدّمته:

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله: للباقلاني. تحقيق عماد الدين أحمد حيدر. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). عالم الكتب: بيروت.

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة: للدكتور عبدالرحمن المحمود ـ الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار العاصمة: الرياض ـ (٢/ ٥٣٠).

(٣) انظر كتاب: ابن حجر العسقلاني: لشاكر محمود عبدالمنعم (١/ ٢٢٧).

«وسميتُه: دُرّة الحِجَال في غُرّة أسماء الرجال»[١].

٤٠ ـ (شرح الدرّة المُضِيّة) في القراءات: لمحمد بن محمد النويري.

طُبع هذا الكتاب بهذا الاسم، ومنسوبًا للنويري[٢]. والصواب أنه (عقد الدرر المضيّة في شرح القراءات الثلاث المروية)، وأن مؤلفه هو شمس الدين محمد السمرقندي الشهير بحافظ جَراغ (ومعناها: السراج، بالفارسية)[٣]. بذلك سمّاه مؤلفه[٤]، كما في نسخةٍ من الكتاب، بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبويّة (على ساكنها الصلاة والسلام) برقم (٣١/ ٢٢٣)، وهي نسخة كتبت في زمن المؤلف.

٤١ ـ (شرح صحيح مسلم): للإمام النووي (ت٦٧٦هـ).

طُبع هذا الكتاب طبعات متعددة بهذا الاسم، والصواب أن اسمه (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)[٥]، أو (منهاج المحدّثين

---

(١) دُرّة الحجال: لابن القاضي ـ تحقيق محمد الأحمدي أبوالنور. دار التراث: القاهرة، والمكتبة العتيقة: تونس ـ (١/ ٥).

(٢) شرح الدرّة المضيّة: للنويري. بتحقيق عبدالرافع بن رضوان الشرقاوي.

(٣) جَرَاغ ـ بفتح الجيم ـ: هو المصباح والسراج والشمعة. انظر المعجم الفارسي العربي الموجز: للدكتور محمد التونجي ـ الطبعة الأولى (١٩٧٧م = ١٤١٨هـ). مكتبة لبنان: بيروت ـ (١٠٧).

(٤) عقد الدرر المضيّة للحافظ جراغ ـ النسخة الخطية (٣/ ب).

(٥) انظر تحفة الطالبين: لرشد الدين ابن العطار ـ تحقيق مشهور حسن. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار الصميعي: الرياض ـ (٧٥)، والمنهاج السوي: للسيوطي ـ تحقيق أحمد شفيق دمج. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار ابن حزم: بيروت ـ (٥٥)، وغيرهما.

وسبيل تلبية المحققين)[١].

٤٢ - (العبر في خبر من غبر): للذهبي.

طُبع هذا الكتاب أكثر من طبعة بهذا العنوان، لكن د.بشار عواد معروف يوهِّم في هذا العنوان إعجامَ الغَين من كلمة (غبر)، ويرى أن الصواب هو (عبر) بالعين المهملة[٢]. فالعُهدةُ عليه، إذ لم أجد ما يقطع بأحد اللفظين أنه صواب!

٤٣ - (طبقات علماء الحديث): لابن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ).

طُبع هذا الكتاب بالعنوان السابق، باعتماد نسخةٍ خطيةٍ واحدة. مع أن العنوان الذي جاء على غلاف هذه المخطوطة هو (كتاب مختصرٌ في طبقات علماء الحديث: اختصره الإمام العالم العلامة شمس الدين محمد بن عبدالهادي الحنبلي رحمه الله تعالى)[٣].

هذا هو العنوان الصحيح للكتاب، وهو واضحٌ أنه اختصارٌ لكتابٍ في طبقات علماء الحديث، وواضحٌ أنَّ عَمَلَ مؤلِّفِهِ هو الاختصار وحسب.

أمّا مضمون الكتاب فليس إلاّ تهذيبًا واختصارًا طفيفًا لكتاب (تذكرة

---

(١) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه: لأحمد عبدالعزيز الحداد - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار البشائر، بيروت - (٣٠٩-٣١٠).

(٢) انظر: الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام: للدكتور بشار عواد معروف (١٧٨).

(٣) طبقات علماء الحديث: لابن عبدالهادي - تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت - (١/ ٧٣).

الحفاظ) للذهبي، كما تُظهره موازنتُك بين أي ترجمة في الكتابين. ثم زِنْ نتيجةَ ذلك بقول محقق الكتاب: «وخُذ أي ترجمتين شئت من الكتابين، وقارن بينهما على ضوء ما قلت تَرَ الفرق واضحًا بين المنهجين.. ومن ثَمَّ بين الكتابين»[1]!! إي والله، لقد فعلنا ما قال، فلم نجد إلا التطابق الكبير بين الكتابين!!

وقد فَهِمَ الحُفّاظ مقصودَ ابن عبدالهادي من كتابه هذا، حيث نقل برهان الدين الحلبي (ت٨٤١)، في كتابه (الكشف الحثيث) عَنه، وقال: «وفي طبقات الحفّاظ للذهبي، اختصار الحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي الحنبلي...»[2].

أمّا محقّقا الكتاب فأساءا إلى ابن عبدالهادي حيث أرادا الإحسان إليه! بأن جعلا قاريء الكتاب يخرج بأن ابن عبدالهادي سارقٌ لكتاب الذهبي!! رُغمَ دفاعهما عنه في المقدّمة!!! فأين شاهدُ الوجود من ذلك الدفاع؟!! ولو كتبا عنوان الكتاب كما هو، وبيّنا أنه اختصار لكتاب الذهبي، لأراحا واستراحا.

٤٤ ـ (ناسخ القرآن ومنسوخه) أو (نواسخ القرآن): لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

طُبع هذا الكتاب طبعتين، بالاسمين السابقين. وقد عقد محقق إحدى الطبعتين فصلاً عن عنوان الكتاب[3]، وأطال في عرض الاختلاف في اسم

---

(١) طبقات علماء الحديث: لابن عبدالهادي (١/٦٦) من مقدّمة التحقيق.
(٢) الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث: لبرهان الدين الحلبي ـ تحقيق صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٩٨٤م = ١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٥هـ). مطبوعات وزارة الأوقاف: العراق ـ (٧٥ رقم ٩٠).
(٣) ناسخ القرآن ومنسوخه: لابن الجوزي ـ تحقيق حسين سليم أسد. الطبعة =

الكتاب. ثمَّ رجَّح أنه (ناسخ القرآن ومنسوخه)؛ لأنه العنوان الذي ذكره سبطُ ابن الجوزي قائلاً: «وحُجَّتنا فيما ذهبنا إليه أن حفيد ابن الجوزي تلميذٌ له، راوٍ عنه، ومن المسلَّم به أن أعرف الناس بالإنسان تلامذته والمقرَّبون من أهله، وقد اجتمع في يوسف حفيده هاتان الصفتان»[١].

لكن أوَلَيْس المرءُ أعرفُ بنفسه من حفيده والناس جميعهم؟! وقد ذكر ابنُ الجوزي عنوان كتابه في ثبتٍ بخطّه، نقله ابن رجب الحنبلي في (ذيل طبقات الحنابلة) بواسطة. وقد جاء فيه عنوان كتاب ابن الجوزي، أنه (عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ)[٢].

٤٥ ـ (النوادر) لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ).

طُبع الكتاب طبعتين على أنه كتابٌ آخر سوى (الأمالي) للقالي، بذيل (الأمالي)[٣].

والصواب أن (الأمالي) هو (النوادر) و(النوادر) المطبوع ما هو إلاَّ ذيل للنوادر المطبوع باسم الأمالي. وعليه، فالمطبوع ما هو إلاَّ (النوادر وذيله) لأبي علي القالي، وليس (الأمالي) و(النوادر).

وذلك بيّنٌ من فهرست ابن خير الإشبيلي[٤]، ونبَّه عليه العلامة

= الأولى (١٤١١هـ). دار الثقافة العربية: دمشق ـ (٦٨ـ٧٤).

(١) ناسخ القرآن ومنسوخه: لابن الجوزي ـ مقدّمة التحقيق ـ (٧٤).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة: لابن رجب ـ تحقيق محمد حامد فقي ـ (١/ ٤١٧).

(٣) الأمالي وذيل الأمالي والنوادر: للقالي ـ الطبعة (١٤٠٠هـ). دار الآفاق الجديدة: بيروت.

(٤) فهرست ابن خير (٣٢٣ ـ ٣٢٥).

عبدالعزيز الميمني في أحد مقالاته[١].

٤٦ ـ (نَقْعَةُ الصَّدْيان فيما جاء على الفَعَلَان): للحسن بن محمد الصاغاني (ت٦٥٠هـ).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، ومع أن محققه عقد عنوانًا لتحرير عنوان الكتاب، إلاَّ أنه لم يوفَّق للصواب[٢].

ثم طُبع كتابٌ آخر للصاغاني، بعنوان (نقعة الصديان)؛ كذا سمَّاه الصاغاني نفسه في مقدمته[٣]، وكذا هو في مخطوطة الكتاب على طُرّتها[٤]. وهذا الكتاب ليس هو الكتاب السابق، ولكنه في الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ

وقد نبَّه الدكتور أحمد خان إلى خطأ العنوان السابق الذي فيما جاء على فَعَلان، وأورد قرائن تشهد لذلك[٥].

٤٧ ـ (موطأ الإمام مالك بن أنس، رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي).

طُبع هذا الكتاب بهذا العنوان، مع أن العنوان الذي على مخطوطته هو

(١) انظر: بحوث وتحقيقات: تأليف عبدالعزيز الميمني ـ أعدَّها للنشر: محمد عزير شمس. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الغرب الإسلامي: بيروت ـ (١/٢٦ـ٢٩).

(٢) نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان: للصاغاني. تحقيق د.علي حسين البواب. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). دار المعارف: الرياض.

(٣) نقعة الصديان: للصاغاني ـ تحقيق: د.أحمد خان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة الإيمان: المدينة المنورة ـ (١٧).

(٤) نقعة الصديان: للصاغاني ـ تحقيق أحمد خان ـ (مقدمة تحقيقه ١٠).

(٥) نقعة الصديان: للصاغاني ـ مقدمة تحقيق أحمد خان ـ (٨).

(مختصر الموطأ عن مالك المعروف بالملخِّص للقابسي)[١].

في حين سمَّاه ابن خير في فهرسته (الملخِّص لمسند موطأ مالك بن أنس، رواية ابن القاسم)[٢]. وسمَّاه محمد بن جابر الوادي آشي (ت٧٤٩هـ) في برنامجه: «الملخّص»[٣]. بل بلغ الأمرُ من الدقة والاهتمام أن صنف أحدُ العلماء مصنَّفًا خاصًّا لضبط اسم هذا الكتاب! !فقد قال ابن الأبار(ت٦٥٨هـ) في (التكملة لكتاب الصلة)، في ترجمة أحمد بن مروان بن محمد التجيبي: «وله كلامٌ حسنٌ على ترجمة (الملخِّص) للقابسي، من أجل الاختلاف في كسر الخاء وفتحها، صرّح فيه بإبطال الفتح، وصحّح الكسر وصوّبه واحتجّ له، وهو رأي أبي عَمرو المقرىء، والفتح كان يراه أبوالقاسم المهلب بن أبي صفرة، وكلاهما حمل الكتاب عن جامعه وسمعه من واضعه»[٤].

وفي آخر هذه الأخطاء، أعود مؤكِّدًا على أن ذكري لها ليس من باب تتبع العورات، ولا إشاعة العثرات؛ وإنما هي تصويباتٌ علميّة، الحامل عليها خدمة العلم وحسب. فلستُ مضطرًا إلى الاعتذار إلى أهل العلم والفضل، بل إني لأتوقّعُ شكرهم وحُسْنَ قَبولهم والفرحَ بها.

فإن أخطأتُ في عنوان أو أكثر، فهي عثرةٌ أَقَالَ اللهُ من أَقَالَنِيْهَا! بِتَبْيِيْنِ الخَطَأِ فِيْهَا! والعُذْرُ سلفًا لمن أخطأتُ في تصويب عنوان الكتاب الذي حقّقه.

---

(١) موطأ مالك بن أنس رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي. ـ تحقيق محمد بن علوي المالكي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الشروق: جدّة ـ (٣١).

(٢) فهرست ابن خير (٩٠).

(٣) برنامج الوادي آشِي (٢٠٩ رقم ٢٧).

(٤) التكملة لكتاب الصلة: لابن الأبار ـ تحقيق د. عبدالسلام الهراس ـ (١/ ٤١).

إحكام كتابة عنوان الكتاب

نقصد بهذا المبحث أنه من الواجب على المحققين أن لا يُغْفِلوا العناية بغلاف الكتاب الخارجي وبصفحة العنوان، وأن لا يعتبروا ذلك من عمل الناشر أو الطابع، بل عليهم أن يُطالِبُوا الطابعين بإطلاعهم على نموذج من صفحة العنوان في صورته النهائيّة التي سيخرج الكتاب عليها.

فقد يكتب المحققُ العنوانَ الصحيحَ للكتاب، ويتعب في تحقيق ذلك، ثم يُسَلِّم الكتاب لخطاطٍ لا يُحْسن الخطّ! أو لا يُحسن أصول الإملاء!! أو ليس لديه ذوقٌ في تجويد إخراج العنوان!! أو ربّما كان له ذوق لكنَّ عدمَ عِلْمِه بمضمون الكتاب يؤثّرُ في تجويد إخراج عنوانه؛ فيتشوّه عنوانُ الكتاب، وتنمحي ـ أوتكاد ـ آثارُ التعبِ في تصحيحه وتحريره!!

ولذلك فلا تبرأ ذمّةُ المحقق إلاَّ بَعْدَ مُرَاجَعَةِ التصميم الأخير لغلاف الكتاب، وملاحظة كل ما يتعلّق به.

وأنبِّهُ هنا إلى بعض الأخطاء التي تكدِّرُ (وربما تُفسد) تحقيقَ العنوان، وإن كان العنوان في أصله صحيحًا.

فمن أمثلة الأخطاء المخالفة لإحكامه:

الخطأ في ضبط أحرف العنوان، مما يُلزِمُ المحققَ ضَبْطَ العنوانِ حرفًا حرفًا، وعدم ترك ذلك لبعض الخطاطين، الذين يحسبون أن علامات الضبط

زخارف تُزَيِّنُ الخطوطَ، فيعبثون بها أيّما عبث!!!

ومن أمثلة الأخطاء في الضبط: كتاب (جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سُنَن): للحافظ ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ). طُبع هذا الكتاب وعلى غلافه هذا العنوان، بضبط كلمة (سُنن) الأخيرة بضم السين[1]، والصواب فَتْحُها (الهادي لأقوم سَنَن)، أي: طريق، ولا يقال إن (سنن) مثلّثة، لأنها وإن كانت كذلك لكن استخدامها بالضم أصبح عرفًا على سُنّة النبي ﷺ، والمراد بها هنا النَّهج والطريق، وهو بالفتح فيها أشهر.

ومن أمثلته أيضًا: ما سبق في كتاب السخاوي (الأجوبة المرضية)، وتقدم الحديث عنه[2].

ومن ذلك أيضًا: أن كتاب (فوائد أبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي: رواية أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان عنه) طُبع، وكُتِب على غلافه اسمُ شهرته وهو (الغَيْلانيات) مع اسمِه ـ مختصرًا ـ (الفوائد). لكن ضُبط اسمُ شهرتِهِ بكسر الغين[3]، والصواب فتحُها.

ومن الأخطاء المتكررة أيضًا: سوء إخراج عنوان الكتاب، والخطأ في ترتيب مقاطعه وجُمَلِهِ وفي أحجامها صغرًا وكبرًا وفي إبراز ما حقّه أن يكون دون غيره في البروز. فيجب على المحققين التنبُّهُ لذلك، وعدم الاستهانة

---

(١) جامع المسانيد: لابن كثير ـ تحقيق د.عبدالمعطي قلعجي.
(٢) انظر ما سبق (٨٠).
(٣) الفوائد: لأبي بكر الشافعي ـ تحقيق حلمي كامل. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار ابن الجوزي: الدمام.

بهذا الأمر. ولا بأس بالاستشارة له، وأَخذ آراء أصحاب العلم والذوق السليم في ذلك.

فمثلاً: لا يصح تقديم اسمُ الشهرة بكتابته فوق العنوان الصحيح أو بإبرازه أكثر من العنوان الصحيح، إمّا بتكبير حروف اسم الشهرة على حروف العنوان الصحيح، أو بوضع اسم الشهرة ضمن إطارٍ أو في وسط لونٍ متميّز يجعله أول مايلفت انتباه المطالعين للكتاب؛ فإن ذلك كلَّه الحقيقُ به هو العنوان الصحيح دونما سواه. وأمّا اسم الشهرة فالأفضل عدم ذكره، إحياءً للاسم الصحيح للكتاب وإعانةً على إماتة غيره. فإن اضطر المحققُ لذكر اسم الشهرة، فالأَوْلَى أن يكون تحت العنوان الصحيح وبخطّ أصغر وبين قوسين مقدَّمًا بعبارة «المشهور بكذا» ونحوها، ليتضح أن هذا الاسم إنما هو اسمٌ اشتُهر به الكتاب، وليس عنوانَه الصحيحَ الذي وضعه المصنف.

ومن أمثلة الأخطاء في ذلك: كتاب (حديث علي بن الجعد الجوهري) المشهور بـ (الجعديات)، وسبق الكلام عنه[1].

ومثلُهُ كتاب (الكاشف عن حقائق السنن): للحسين بن عبدالله الطِّيْبِي (ت٧٤٣هـ)، المشتهر باسم (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)[2].

ومثلُهُ كتاب (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي.

---

(١) انظر ما سبق (٧٠ ـ ٧١).

(٢) شرح الطيبي ـ تحقيق د. عبدالحميد هنداوي. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة.

المشهور بـ (معجم الأدباء)[١].

ومثلُهُ كتاب (المرقبة العُلْيَا فيمن يستحق القضاء والفتيا): للنُّبَاهي (المتوفَّى بعد سنة ٧٩٣هـ)، المشهور بكتاب (تاريخ قضاة الأندلس)[٢].

وكتاب (التاريخ) لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ). طُبع منه جزء يتضمن تراجم المكيين، باسم (أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة)[٣]. وكان الأصوب أن يُسمَّى بـ (التاريخ)، ثم يُكتب تحته بخطٍّ أصغر وبين قوسين (جزءٌ منه يتضمن أخبار المكيين).

وكتاب (الاعتبار في حمل الأسفار): لمحمد أمين السويدي (ت١٢٤٦هـ). طُبع بعنوان (الموضوعات في الإحياء أو الاعتبار في حمل الأسفار)[٤]، وهذا أكثر إيهامًا؛ فاسم الكتاب الصحيح الذي سمّاه به المؤلّف في مقدّمته هو (الاعتبار في حمل الأسفار)، فقدّم الطابع أو المحقق على هذا العنوان الصحيح اسمًا جديدًا يوضح مضمون الكتاب، وهو (الموضوعات في الإحياء)، وكأنه عنوانه الصحيح، عن طريق كتابته في أعلى صفحة الغلاف، وتكبير حرفه على حرف العنوان الصحيح، وبحرف

---

(١) معجم الأدباء: لياقوت ـ تحقيق د. إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار الغرب: بيروت.

(٢) تاريخ قضاة الأندلس: للنُّباهي. طبعة دار الآفاق الجديدة، وطبعة الدكتورة مريم الطويل.

(٣) أخبار المكيين: لابن أبي خيثمة ـ تحقيق إسماعيل حسن حسين. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الوطن: الرياض.

(٤) الموضوعات في الإحياء: للسويدي ـ تحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة لينة: دمنهور.

العطف (أو) الذي يوهم أن كلا الاسمين صحيحٌ للكتاب. وكان الصواب أن يكتب العنوان الصحيح وحده، فإن أراد المحقق زيادة إيضاح، أن يكتب تحته بخط صغير وبين قوسين ما يبيّن مضمون الكتاب بعبارة صريحةٍ أنها ليست من عنوان الكتاب.

ومن أمثلة الأخطاء في تصميم غلاف الكتاب: الخطأ في ترتيب مقاطعه وجُمَله. فقد تعارف الناس قديمًا وحديثًا على أمورٍ في ترتيب جُمَل صفحة العنوان، بأن يُبْتَدَأ بعنوان الكتاب، ثم باسم المؤلف، ثم باسم المحقق. فلا شك أن المحقق الذي يرضى أن يُكتب اسمُه فوق عنوان الكتاب، أو فوق مؤلفه، يكون مخطئًا خطأً بيِّنًا يلومه عليه جميعُ القُرّاء! وهناك أخطاءٌ في ترتيب مقاطع الكتاب أقلّ وضوحًا من هذه، لكنّها أيضًا أخطاء، بدليل ما توهمُه من فَهْمٍ مخالفٍ للصواب، كان من الممكن تفاديه بحُسْنِ ترتيب مقاطع العنوان!

وحتى يتبيّن المقصود أضرب هذين المثالين:

كتاب (الباعث الحثيث، شرح، اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير): تأليف أحمد محمد شاكر. طبع هذا الكتاب في حياة مؤلفه العلاّمة أحمد شاكر (رحمه الله) على الصورة التالي وَصْفُها: كُتب في أعلى الصفحة جملة (الباعث الحثيث)، وتحتها كلمة (شرح)، وتحتها جملة (اختصار علوم الحديث)، ثم تحتها بمسافة أبعد كُتبت عبارة (للحافظ ابن كثير)، ثم تحتها بمسافة أبعد أيضًا كُتبت عبارة (تأليف أحمد محمد شاكر). فبسبب هذا الترتيب للمقاطع كان يظن كثيرٌ من طلبة العلم ـ ومازال يظن كثير منهم ـ أن

(الباعث الحثيث) من تأليف الحافظ ابن كثير! ولو أن كاتب العنوان وضع عبارة (للحافظ ابن كثير) في سطر واحد مع عبارة (اختصار علوم الحديث)، ثم جاء تحتها اسمُ المؤلف فضيلة العلاَّمة أحمد شاكر = لما وقع طلبة العلم في هذا الوهم!!

وأحسب الداعي لذلك الترتيب المُوْقع في ذلك الوهم هو الاعتناء بالسجعة! حتى يقف القاريء على حرف الثاء من كلمة (الحديث)! ولذلك فإني أعتبر اسمَ الكتاب أحدَ أسباب الوقوع في ذلك الوهم، فلو كان اسمه مثلاً (الباعث الكبير شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير)، لما ظنَّ أحدٌ ـ في حَدْسي ـ أنه من تأليف ابن كثير!!

ثم طُبع الكتاب مؤخرًا بتحقيقٍ جديدٍ جيّد[1]، إلا أنه زاد من الإيهام السابق، حين أراد المحققُ الهروبَ منه! حيث كُتب العُنوان في هذا التحقيق على نفس الترتيب السابق، لكن بدل أن يقول في العنوان (للحافظ ابن كثير)، قال: (تأليف الحافظ ابن كثير)، واضعًا كلمة (تأليف) في سطر وحدها، ليؤكد بذلك أن الكتاب من تأليف ابن كثير، ثم كتب تحتها (شرح العلامة أحمد محمد شاكر)، فما زاد الإيهامَ إلا إيهامًا، فقد يُفهم أن للشيخ أحمد شاكر شرحًا للباعث الحثيث!!

أمّا الكتاب الثاني فهو المطبوع بعنوان (كتاب، مناهل العرفان، للزرقاني، دراسة وتقويم): لخالد بن عثمان السبت[2]. فكان اسمه على

---

(١) الباعث الحثيث: لأحمد شاكر. تحقيق علي بن حسن الحلبي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار العاصمة: الرياض.

(٢) كتاب مناهل العرفان دراسة وتقويم: لخالد بن عثمان السبت. الطبعة الأولى =

الترتيب المبيَّن بالفواصل بين كلماته، فكلمة الكتاب في أعلى الصفحة بخطٍّ متوسط، ثم كلمة (مناهل العرفان) بخط كبير، ثم كلمة (للزرقاني) بخط متوسط، ثم كلمة (دراسة وتقويم) بخط صغير وبين قوسين. وزاد التصميمُ إيهامًا بجعل كلمات (كتاب، مناهل العرفان، للزرقاني) وحدها ضمن إطار مميَّزٍ بأرضيّةٍ ذات لون مختلفٍ عن لون بقية غلاف الكتاب.

لقد اقتنيتُ هذا الكتاب وأنا أظنّه تحقيقًا لكتاب (مناهل العرفان) للزرقاني، ثم تبيّن لي أنه ليس تحقيقًا، وإنما هو دراسة للكتاب. فلم أتندّم على شرائه لجِدّيّته (جزى الله مؤلفه خيرًا). لكن لو قدَّمَ المؤلفُ عبارة (دراسة وتقويم) أوّلاً، لما توهّمت ذلك الوهم؛ فلو كان اسم الكتاب هكذا (دراسةٌ وتقويمٌ لكتاب مناهل العرفان للزرقاني) لاتّضَحَ المقصودُ دون لَبْسٍ!!

ومن أمثلة الأخطاء في التصميم: ما هو أدقّ من ذلك كلّه، لكون ترتيب المقاطع صحيحًا، وإنما جاءه الخطأ من قِبَل الإخلال بجودة الإخراج، بإبراز جزءٍ من العنوان غيرُه أولى إبرازًا منه.

ومثال ذلك الكتاب العظيم الذي طُبع بعد طول انتظار، وهو كتاب (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام): لابن القطان الفاسي. طُبع هذا الكتاب تحقيقًا يُشكر عليه محققه[١]. لكن مصمِّم غلاف الكتاب

= (١٤١٨هـ). دار ابن عفان: الخبر.

(١) بيان الوهم والإيهام: لابن القطان ـ تحقيق د.الحسين آيت سعيد. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار طيبة: الرياض.

أساء إلى العنوان إساءةً لا أظن أحدًا يخالف فيها، على دقتها وعدم خطورتها! فهو أولاً لم يُراعِ السجعة، حيث كتب عبارة (بيان الوهم والإيهام الواقعين) في مقطع، ثم حرف (في) في سطر، ثم (كتاب الأحكام) في سطر منفرد. وكان الأولى أن تكون عبارة (بيان الوهم والإيهام) وحدها في سطر، لتتضح السجعة. ثم هو ثانيًا ـ وهذا هو الأهم ـ كتب عنوان الكتاب الأصلي وهو (بيان الوهم والإيهام) بخطٍّ صغير وفي أقصى غلاف الكتاب من الأعلى، ثم كتب كلمة (كتاب الأحكام) بخطٍ كبيرٍ جدًّا، وفي إطارٍ كبيرٍ مُمَيَّز، حتى إنه لا يظن الناظر باديءَ الأمر إلا أن هذا الكتاب هو (كتاب الأحكام) لا كتاب (بيان الوهم والإيهام)!! وكان الأصوب أن يُمَيَّزَ اسمُ الكتاب (بيان الوهم والإيهام) بزيادة تعظيم وتفخيم على (كتاب الأحكام).

ومن أخطاء تصميم أغلفة الكتب: المبالغة في تلوينها، وأسوأُ من ذلك محاولة التعبير عن مضمون الكتاب برسوم وصُوَر، قد تصل من الشناعة إلى حدِّ الكُفْر أو قريبٍ من الكفر!!!

فقد رأيتُ غلافَ كتابٍ في صفة جهنّم (أعاذنا الله منها) صُوّرت فيه نارٌ وفيها أَخْيِلَةُ أشخاصٍ يُعَذَّبون!!! ورأيت غلافَ كتابٍ في الجن والشياطين صُوِّرت فيه صورٌ قبيحة!! وهناك كتابٌ عن أهوال يوم القيامة!! وآخر عن المسيح الدجّال.....!!!

ولو كانت هذه الكتب من تأليف أحد المعاصرين، لقُلْنا إنه حُرٌّ(!!) في النزول بكتابه إلى هذا الحدّ البعيد من الإسفاف والسُّخْف والتفاهة!!! لكن

الذي يؤلمُ حقًّا أنّهم تطاولوا على كُتُب العلم لأئمة الإسلام وعلماء الأمّة!! فترى الكتابَ يكاد يئنُّ من سوء ما حَلّ به، ويكاد ينخلعُ من غلافه!!!

أمّا صُوَر ذوات الأرواح، وحُكْمُ الشريعةِ بتحريمها معلومٌ، فاعتدنا رؤية كتب الشريعة وعلى أغلفتها ما خالف الشريعة!!!

فالواجب تنزيهُ كُتُبِ العلم عمّا يُضادُّ جَلالَ العلم، وأن تُكْسَى بثيابٍ من الوقار والرزانة!!!

ولستُ أقصد إلا المبالغة في التلوين والإسفافَ في التصوير، مما قد يصل إلى مخالفة الشريعة. أمّا الزخارف (المسمّاة بالإسلامية) التي اعتاد الخطّاطون تزيين المصاحف وكُتُبِ العلم بها من عصور الإسلام القديمة، والتي هي ـ فوق كونها غيرَ محرَّمة ـ نوعٌ من الإشعار بالاحتفاء والاعتناء بالكتاب = فلا أستطيع حَظْرَهَا ولا التحذير منها.

ولست أقصد أيضًا كتب الوعظ التي إنما تُؤلّف للعوامّ من الناس، ولا الكتيّبات الدعويّة، التي يُضطرُّ فيها إلى لَفْتِ أنظار أبناء المسلمين البعيدين عن دينهم وعن علومهم ببعض الرسوم والألوان الجذّابة؛ فلا بأس بذلك، بشرط اجتناب ما يحرم شرعًا من صُوَر ذوات الأرواح ونحوها.

ومما يدخل في (إحكام العنوان) سوى ما سبق، هو أنه على المحقق أن يُفرد في مقدمة تحقيقه مبحثًا عن عنوان الكتاب، يذكر فيه كل ما يتعلق بذلك، من العنوان الذي على النسخة الخطية، والوسائل التي عرف من خلالها عنوانه، وعلى أدلّة ترجيحه في حالة وجود اختلاف، وغير ذلك. حتى يتيح للقرّاء الاطمئنانَ إلى صحّة عنوان كتابه، أو ليتمكّن الدارسون أن

يتوصّلوا إلى معرفة العنوان الصحيح فيما إذا لم يُحالفه الحظّ .

وهذا آخر ما أردت ذكره في هذا البحث .

والله أعلـــم .

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وكتـــب

الشريف حاتم بن عارف العوني

بمكّة (زادها الله تشريفًا وتعظيمًا)

ص . ب ١٠٧٦٨

الفهــارس

١ ـ فهرست أسماء الكتب المصوّبة العناوين
٢ ـ دليل الموضوعات

١ـ فهرست أسماء الكتب المصوّبة العناوين على حروف المعجم بأسمائها التي طبعت عليها

نقعة الصَّدْيان فيما جاء على الفَعَلان :	للصاغاني	٩٥
النوادر :	لأبي علي القالي	٩٤
نواسخ القرآن :	لابن الجوزي	٩٣
وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام :	للسخاوي	٧٩

٢ـ دليل الموضوعات

الصف التصويري والإخراج **الفرقان**
مكة المكرمة: ٩٨ شارع العزيزية العام مقابل مكتبة ابن زيدون ت: ٥٥٦٤٨٦٠
الرياض: ت ٤٠٤٣٧٣٢ فاكس ٤٠٤٣٧٨٧

وقف لله تعالى

كتبٌ صدرت للمؤلِّف

أولاً: في مجال التحقيق:

١ ـ **وَفَيَاتُ جماعةٍ من المحدّثين**: لأبي مسعود عبدالرحيم بن أبي الوفاء الأصبهاني الحاجّي. طبع دار الهجرة بالثقبة (١٤١٥هـ).

٢ ـ **خبر شعر ووفادة النابغة الجعدي على النبي ﷺ**: المنسوب إلى أبي اليُمْن الكندي.

٣ ـ **مشيخة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ابنِ الحطاب)، وَثَبَتُ مسموعاته**: بانتقاء أبي طاهر السِّلَفي. طبع دار الهجرة بالثقبة (١٤١٥هـ).

٤ ـ **مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر**. طبع مكتبة الرشد بالرياض (١٤١٨هـ).

٥ ـ **معجم مشايخ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد الدقاق ومجلسُ إملاءٍ له**. طبع مكتبة الرشد بالرياض (١٤١٨هـ).

ثانيًا: في مجال التأليف:

١ ـ **المنهج المقترح لفهم المصطلح**. طبع دار الهجرة بالثقبة (١٤١٦هـ).

٢ ـ **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظريةٌ وتطبيقيّة على مرويّات الحسن البصري**. طبع دار الهجرة بالثقبة (١٤١٨هـ).

٣ ـ **نصائح منهجيّة لطالب علم السنة النبويّة**. طبع دار عالم الفوائد بمكة المكرمة (١٤١٨هـ).

٤ ـ **ذيل لسان الميزان** (رواة ضعفاء أو تُكُلِّمَ فيهم لم يُذكروا في كتب الضعفاء والمتكلَّم فيهم). طبع دار عالم الفوائد بمكة المكرمة (١٤١٨هـ).